

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريرج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي

الموضوع:

الشمول المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي
دراسة حالة جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014-2023)

إشراف الأستاذ:

◉ خميسي قايدي

إعداد الطالبة:

◉ صفاء بن حمادي

أعضاء لجنة المناقشة

صغور فريد

خميسي قايدي

بلالطة رشاد

محاضر أ

محاضر أ

محاضر ب

رئيسا

مشرفا

مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨

شكر وعرفان:

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا بتوفيقه وأعاننا بعونه إلى حسن التوكل عليه لإنجاز هذا العمل فنسأله عز وجل أن يتقبله منا ويجعله في ميزان حسناتنا، ويجد في نفوس المطلعين له راحة وطمأنان آمين.

لله لنا ونحن نخط خطواتنا في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة.

والى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور خميسي قايري على حسن التوجيه ومنح المعلومات.

الإهداء:

مهما كتبت من عبارات لن أجد صدق من قوله تعالى: {يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ} (المجادلة: 11)

فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. ها قد انطوت صفحة من صفحات الحياة كان فيها الجهد والاجتهاد زرعا فيها الدراسة والتعب لنحصد التفوق والنجاح.

وهدي ثمرة نجاحي لي من قال فيهما الله تعالى: وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا.

لي قدمي الـ أولي ومعنى الحب والحنان لي من كان وعانها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، لي من أرشدني ورافقتني في كل مش أو ير حيااتي ولا تزال تفعل لي الآن، اللهم احفظها وأرزقها العفو والعافية ذي الحبيبة.

لي من أحمده اسمه بكل فخر واعتزاز، لي صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير لي من شجعني على المثابرة طوأل عمري، طاب بك العمر يا سيد الرجال وطبت لي عمرا يا أباي الغالي.

ول أولئك الذين لديهم ميزة كبيرة في تشجيعنا وتخفيفنا عشنا معهم جميع لحظاتنا وملأونا الـ أول والآخر

وخفتي.

ملخص:

هدفت الدراسة إلى عرض الإطار العام للشمول المالي متضمنا مفاهيمه وأهميته وأبعاده وأهم المؤشرات الأساسية لقياسه، مع ذكر أهم العوائق التي يواجهها. بالإضافة إلى الإجابة على إشكالية الدراسة حول علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي بالتحديد في جمهورية مصر العربية، استخدمنا مجموعة من المتغيرات التي تنقسم إلى متغيرات تخص الشمول المالي التي تضم (أجهزة الصراف الآلي، عدد الفروع من البنوك التجارية، عدد المودعين، عدد المقترضين) ومتغيرات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال أداة من الأدوات الإحصائية ألا وهي مصفوفة الارتباط لمعرفة طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، تم الاعتماد على بيانات سنوية تم تحميلها من موقع البنك الدولي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث أسهمت كل مؤشرات الشمول المالي المذكورة في زيادة انتعاش الاقتصاد الوطني والمساهمة في بناء اقتصاد قوي أكثر مرونة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، مؤشرات الشمول المالي، الشمول المالي، جمهورية مصر العربية.

Abstract:

The study aimed to present the general framework of financial inclusion, including its concepts, importance, dimensions, and the most important basic indicators to measure it, in addition to mentioning the most important obstacles it faces. In addition to answering the study's question about the relationship between financial inclusion and economic growth specifically in the Arab Republic of Egypt, we used a set of variables that are divided into variables related to financial inclusion (ATMs, number of branches of commercial banks, number of depositors, number of borrowers) and economic growth variables (GDP, GDP growth rate). And economic growth variables (GDP, GDP growth rate, GDP per capita), where the analytical descriptive method was used through one of the statistical tools, namely the correlation matrix to know the nature of the relationship between financial inclusion and economic growth, relying on annual data downloaded from the World Bank website during the period from 2014 to 2024.

The study found that there is a positive relationship between financial inclusion and economic growth, as all the mentioned financial inclusion indicators contributed to increasing the recovery of the national economy and contributing to building a strong and more resilient economy.

Keywords: Economic Growth, Financial Inclusion Indicator, Financial Inclusion, Arab republic of Egypt.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وعرفان
	تمهيد
	ملخص
B	فهرس المحتويات
D	قائمة الجداول والأشكال والملاحق
أ	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي والنمو الاقتصادي.
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي.
04	المطلب الأول: ماهية الشمول المالي.
04	أولاً: تعريف الشمول المالي.
05	ثانياً: أهمية وأهداف الشمول المالي.
07	ثالثاً: مبادئ الشمول المالي.
10	المطلب الثاني: أبعاد وركائز الشمول المالي.
10	أولاً: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي.
13	ثانياً: الركائز الأساسية للشمول المالي.
15	ثالثاً: معوقات الشمول المالي.
18	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.
18	المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.
18	أولاً: تعريف النمو الاقتصادي.
19	ثانياً: أهمية النمو الاقتصادي.
20	ثالثاً: أنواع النمو الاقتصادي.
21	المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي وأدوات قياسه.
21	أولاً: محددات النمو الاقتصادي.
22	ثانياً: أدوات قياس النمو الاقتصادي.
24	ثالثاً: استراتيجيات النمو الاقتصادي.
26	خلاصة الفصل الأول.
27	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لعلاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي (2014-2023)
28	تمهيد
29	المبحث الأول: علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي.
29	المطلب الأول: دور وأليات الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.
29	أولاً: دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.
34	ثانياً: أليات الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.

35	المطلب الثاني: مزايا وأهمية الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.
36	أولاً: مزايا الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.
37	ثانياً: أهمية الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.
39	المبحث الثاني: دراسة تحليلية للشمول المالي والنمو الاقتصادي في جمهورية العربية.
39	المطلب الأول: تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي للفترة (2014-2023).
40	أولاً: تطور مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمة المالية.
42	ثانياً: تطور مؤشرات استخدام الخدمات المالية.
44	ثالثاً: تطور مؤشرات جودة الخدمات المالية.
48	المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي للفترة (2014-2023).
48	أولاً: تطور مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي (%).
49	ثانياً: تطور الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2015).
50	ثالثاً: تطور مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي لعام 2015).
51	المطلب الثالث: دراسة تحليلية لعلاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي.
51	أولاً: العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الشمول المالي خلال الفترة الممتدة (2014-2023).
53	ثانياً: العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الشمول المالي خلال الفترة الممتدة (2014-2023).
56	خلاصة الفصل الثاني.
58	خاتمة
60	قائمة المراجع
67	قائمة الملاحق

○ قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المبادئ المبتكرة للشمول المالي حسب مجموعة العشرين.	08
02	مؤشرات الشمول المالي.	11
03	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.	19
04	اتجاه العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي.	30
05	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (لكل 100.000 بالغ).	40
06	تطور عدد المودعين (لكل 1000 بالغ).	43
07	مصفوفة الارتباط بين نصيب الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات بعد الاستخدام للخدمات المالية خلال الفترة (2014-2023).	51
08	مصفوفة الارتباط بين نصيب الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014-2023).	53
09	مصفوفة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات بعد الاستخدام للخدمات المالية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014-2023).	54
10	مصفوفة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014-2023).	55

○ قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	عناصر الشمول المالي.	04
02	مفاهيم أساسية للشمول المالي.	05
03	أهمية الشمول المالي بالنسبة للأفراد ومنشآت الأعمال والاقتصاديات.	06
04	المبادئ الثمانية للشمول المالي لسنة 2020.	09
05	خدمات البنية التحتية المساندة للشمول المالي والمصرفي.	15
06	دور الشمول المالي بالتخفيف من الفقر والبطالة.	32
07	دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.	33
08	مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.	35
09	تطور عدد الفروع (لكل 1000 بالغ).	41
10	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص).	42
11	تطور عدد المقترضين (لكل 1000 بالغ).	43
12	نسبة المواطنين 15 سنة فأكثر الذين يمتلكون ويستخدمون حساب المعاملات.	44
13	نسبة المواطنين اللذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فأكثر ويمتلكون بطاقة خصم.	45
14	نسبة امتلاك بطاقة خصم أو بطاقة ائتمان، ذكور (النسبة المئوية للأعمار 15 سنة فأكثر).	46

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

15	نسبة امتلاك بطاقة خصم وبطاقة انتماء أكبر سناً (النسبة المئوية لأكثر من 25 عاماً فأكثر).	47
16	نسبة امتلاك بطاقة خصم، الدخل، أغنى 60% (النسبة المئوية للأعمار 15 سنة فأكثر).	48
17	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي (%).	49
18	الناتج المحلي الإجمالي (الدولار الأمريكي الثابت لعام 2015).	50
19	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الدولار الأمريكي الثابت لعام 2015).	50

٥ قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	مؤشرات الشمول المالي في جمهورية مصر العربية للفترة الممتدة (2014-2023).	67
02	مؤشرات النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية للفترة الممتدة (2014-2023).	67

مقدمة:

أصبح الشمول المالي مفهوماً محورياً في المشهد الاقتصادي والمصرفي العالمي، حيث حظي باهتمام متزايد من البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية. يهدف هذا المفهوم إلى إتاحة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية لعدد أكبر من الأفراد، خاصة الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود، من خلال القنوات الرسمية وتقديم خدمات ملائمة وبتكاليف تنافسية وعادلة، لتجنب لجوء هذه الفئات إلى القنوات الغير رسمية مرتفعة التكاليف والغير الخاضعة للرقابة.

يُعد الشمول المالي أولوية على أجندة السياسات العالمية، حيث تستخدمه العديد من الدول لتحقيق نمو اقتصادي أكثر إنصافاً عبر تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر. هذه الإيجابيات تعزز النمو الاقتصادي وتدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وقد ساهم في ذلك بشكل كبير التطور التكنولوجي الذي أدى إلى انتشار المالية الرقمية وتوسع نطاق تبادل الخدمات المالية.

في الفترة الأخيرة، ومع الانتشار الكبير للتكنولوجيا الرقمية والقبول الواسع للخدمات الإلكترونية، اكتسب الشمول المالي أهمية متزايدة محلياً وعالمياً لدوره الحيوي في التنمية الاقتصادية والمالية وتحقيق التنمية المستدامة. تتجه دول مثل مصر نحو التحول التدريجي إلى الرقمنة وتطبيقات الشمول المالي ضمن استراتيجياتها التنموية، حيث استهدفت منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني توفير حوالي 25% من تكلفة إصدار العملات وتقليص زمن أداء الخدمة والإجراءات إلى النصف. وقد تسارعت وتيرة تطبيق الشمول المالي والإقبال على التعامل مع منظومة الدفع الإلكتروني بشكل ملحوظ منذ مطلع عام 2020، نتيجة للأوضاع الحتمية والإجراءات الاحترازية التي فرضها فيروس كورونا المستجد.

1- إشكالية الدراسة:

على الرغم من التوسع المستمر في الخدمات المالية حول العالم، لايزال جزء معتبر من الأفراد والمؤسسات مستبعداً من النظام المالي الرسمي، الأمر الذي قد يحد من قدراتهم الإنتاجية وفرصهم الاستثمارية، ويعيق تحقيق معدلات نمو اقتصادي شاملة ومستدامة. وعليه يتم صياغة الإشكالية على الشكل التالي:

ماهي طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014-2023)؟

2- الأسئلة الفرعية: تندرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ ما هو الشمول المالي وأهميته؟ وماهي أبعاد الشمول المالي؟
- ✓ ماهي آليات الانتقال من الشمول المالي إلى النمو الاقتصادي؟
- ✓ كيف ساهم الشمول المالي في زيادة النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية؟

3- فرضيات الدراسة:

- ✓ الشمول المالي هو إتاحة المنتجات والخدمات المالي لكافة فئات المجتمع، فهو يحتوي على ثلاث أبعاد تتمثل في الوصول والاستخدام والجودة للخدمات المالية.
- ✓ يتم الانتقال من الشمول المالي إلى النمو الاقتصادي عبر مجموعة آليات مترابطة من أهمها تعبئة المدخرات، ريادة الأعمال وتحقيق الاستقرار المالي.
- ✓ الشمول المالي ساهم في زيادة النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة المدروسة.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بكونها من المواضيع التي تلقت أهمية بالغة عبر دول العالم، فقد أصبح من الضروري زيادة الوعي عن الشمول المالي وأهميته وأهدافه وإبراز مدى قوة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

5- أهداف الدراسة:

- ✓ تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء عن أهم المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي والشمول المالي ومؤشرات قياس كل منهما.
- ✓ توضيح علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي.
- ✓ توضيح دور جودة الخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية في فاعلية الشمول المالي.
- ✓ التعرف على مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية.
- ✓ إبراز أهم التطورات التي شهدتها جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (2014-2023).

6- منهج الدراسة:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لفهم واقع الشمول المالي في جمهورية مصر العربية وتحليل نتائجه من خلال تحليل بيانات منشورة في البنك الدولي، وتقرير البنك المصري، ومؤشرات الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، وكذلك بغرض وصف أهم المفاهيم المرتبطة بالشمول المالي والنمو الاقتصادي وعلاقة كل منهما بالآخر باستخدام أدوات التحليل الإحصائي من خلال معاملات الارتباط من أجل كشف طبيعة علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي.

7- حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الإطار الزمني والمكاني حيث:

- ✓ الإطار الزمني: دراسة علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (2014-2023).
- ✓ الإطار المكاني: تمت دراسة علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية.
- ✓ المجال الموضوعي: العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

8- الدراسات السابقة: تم إجراء بعض الدراسات السابقة المرتبطة بعلاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي باللغة العربية والأجنبية.

أ_ الدراسات باللغة العربية:

✓ بن إبراهيم قويدر "الشمول المالي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (2004-2021) مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (10)، العدد (01)، 2024:

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مفاهيم شاملة حول الشمول المالي وتسلط الضوء على أهميته وأهدافه، والتحقق من تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وفهم العلاقة بينهما بشكل أكثر دقة. من خلال استخدام تحليل قياسي وذلك استنادا إلى أعمال (Gelbaed and Leite 1999) حيث استخدمنا مقاييس لهيكل الأسواق والمنتجات المالية والتحرير المالي والبيئة المؤسسية والانفتاح المالي وأدوات السياسة النقدية لبناء رقم قياسي شامل ل 36 بلدا من بلدان افريقيا وجنوب الصحراء لسنتي 1987 و 1996، وكذلك قام (Rafel Cezar 2012) ببناء مؤشر شامل للتطور المالي مركب من سبعة مؤشرات: القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج، مؤشرات العمق المالي، مؤشرات أصول المصاريف إلى النتائج، بالإضافة إلى مؤشرات التنظيم والإشراف المصرفي، مؤشر القواعد القانونية وحقوق الملكية، وتم التوصل إلى عدة نتائج منها: أن علاقة كل متغيرات الشمول المالي (المقترضون من البنوك التجارية، فروع البنوك التجارية، ماكينات الصراف الآلي) مع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لها علاقة عكسية، ما عدا إجمالي الادخار فله علاقة طردية مع النمو الاقتصادي وهو ما يفسر فشل البنوك التجارية في تحقيق الشمول المالي وأن متغيرات الدراسة تفسر النمو الاقتصادي بنسبة ضعيفة وهو غير متوقع مع المعطيات النظرية.

ومن بين التوصيات التي جاءت بها الدراسة: ينبغي على الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة من أجل إنعاش وتنشيط وإحياء الأسواق المالية، وتوفير البيئة المناسبة والمساعدة على تنميتها بالشكل الذي يسمح لها بالقيام بدورها في تحفيز النمو الاقتصادي.

✓ أحمد سعيد البكل، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر، أبريل 2022:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الشمول المالي ودوره المتزايد على الساحتين المحلية والدولية، مع التركيز بشكل خاص على انعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر. كما تناولت الدراسة جهود مرت في التحول نحو الرقمنة وتطبيقات الشمول المالي، حيث اعتمدت على المنهج الاستقرائي واعتمدت الدراسة على تجميع البيانات من مصادرها الرئيسية للتعرف على أي مدى يتمتع الاقتصاد الرسمي بالمرونة من خلال وصف وتحليل العلاقة بين تطبيقات الشمول المالي والآثار الاقتصادية الكلية المتحققة وذلك ببناء نموذج قياسي لتقدير العلاقات الكمية والسببية، حيث تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشرات الشمول المالي كمتغيرات مستقلة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. ومن التوصيات التي جاءت بها الدراسة: توجه الدولة نحو دمج الرقمنة وتطبيقات الشمول المالي ضمن استراتيجيتها التنموية، كما أشارت إلى أن منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني تستهدف تحقيق وفورات كبيرة وتقليل زمن الإجراءات، وأن الظروف الناجمة عن جائحة كورونا ساهمت في تسريع وتيرة التحول.

✓ نورة بوعلاق " دراسة العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد (07)، العدد (01)، 2023:

كان الهدف من الدراسة معرفة بعض المفاهيم النظرية حول الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة إلى محاولة إبراز اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة المتمثلة في إجمالي القروض المصرفية كمتغير مستقل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وبيانات سنوية امتدت من سنة 1990 إلى غاية 2019 وذلك بالاستعانة بمنهجية Toda- Yamamoto، خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: أن هناك علاقة سببية تتجه من الشمول المالي نحو النمو الاقتصادي وهذا يعني أن الشمول المالي سبب في تحقيق النمو الاقتصادي للبلاد.

ومن التوصيات التي جاءت بها الدراسة تبني سياسات الشمول المالي المصممة لرفع النمو الاقتصادي في البلاد من خلال توسيع الموارد المالية في النظام المالي.

✓ محمد عبد العظيم أحمد محمد، العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في مصر، مجلة جديد الاقتصاد، مجلد رقم 17 عدد رقم 1 ديسمبر 2022:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في مصر (1980-2020)، إذ تقوم الدراسة على فرضية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي وتم اختبار مدى صحة فرضية بالاعتماد على المنهج الإحصائي وإجراء اختبار مدى صحة فرضية الدراسة باستخدام نموذج الخطأ VECM واتضح من نتائج الدراسة أن اتجاه السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والقوى العاملة في الأجل القصير ثنائية الاتجاه، أما في الأجل الطويل فيلاحظ أن اتجاه السببية وحيد الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى تراكم الرأسمالي الحقيقي، أما عن اتجاه السببية بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي فيلاحظ أنها ثنائية الاتجاه في الأجلين القصير والطويل.

✓ حفصي بونبعو ياسين، العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر للفترة 2004-2019 دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 01.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر للفترة 2004-2019، وتم قياس الشمول المالي بمؤشرين، الأول مؤشر الانتشار المصرفي والثاني مؤشر الخدمات المالية بينما تم قياس النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي، بإتباع مجموعة المقاربات وأدوات بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

ب. دراسات باللغة الأجنبية:

✓ Rabab Jaber Chehayeb, Hanadi Taher, "The Relationship between Financial and Economic Growth Empirical Study from Mena countries "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتوضيح العلاقة الموجودة بينهما وذلك في دول كل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 2004-2020، حيث تم استخدام نموذج الانحدار التلقائي ذو التأخر الموزع (ARDL) لاختبار التكامل المشترك، كما استخدمت نماذج الانحدار التلقائي المنهجي (VAR) واختبارات غرانجر السببية، ومن النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي على بعدي الوصول والاستخدام للشمول المالي، هناك سببية اتجاهية واحدة من النمو الاقتصادي إلى الشمول المالي، في حين لا يبدو أن الالتحاق بالمدارس والانفتاح التجاري والتضخم مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالشمول المالي.

ومن التوصيات التي جاءت بها الدراسة: أن يستغل صانعو السياسات ومحافظو البنوك المركزية في هذه المنطقة على نمو الاقتصاد لبناء نظام مالي فعال وقوي يدعم الأفراد المحرومين.

✓ International Journal of Economics and Financial Issues "The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth based on East, West and Southern Africa)"

حاولت الدراسة التحقق من وجود علاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في شرق وغرب وجنوب أفريقيا، تمتد الدراسة من عام 2009 إلى عام 2021 باستخدام نموذج المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل تظهر نتائج تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي بناء على جميع البلدان في جميع النماذج المقدر، أن الشمول المالي له آثار ذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي، تم تقسيم عينة البحث إلى مجموعتين وفقاً للدخل للشمول المالي تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول ذات الدخل المرتفع كما تؤثر على الدول ذات الدخل المنخفض.

يتضح من الدراسات السابقة تنوع واختلاف الأهداف والنتائج وكذلك المتغيرات التي تناولتها الدراسات السابقة والتي استخدمتها الدراسة كمرجع وأساس في الدراسة الحالية حيث تنوعت الدراسات العربية والمحلية في تناول موضوع العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث استفاد الباحث منها في بناء الإطار النظري والتعرف على أبعاد ومتغيرات الدراسة وكيفية قياسها للخروج بنتائج لتعميمها، حيث هناك أوجه تشابه واختلاف في عدة جوانب بين الدراسات السابقة لعل أهمها الآتي:

من ناحية الهدف لقد اشتركت جل الدراسات في مجال الشمول المالي حول هدف رئيسي وهو نشر الثقافة المالية في كافة فئات المجتمع، أما في مجال النمو الاقتصادي فالهدف الرئيسي هو تحقيق التقدم والازدهار للمجتمع.

بالنسبة للمنهج المستخدم هو المنهج التحليلي وكذلك لتحديد العلاقة استخدمنا مصفوفة الارتباط، لتحديد صحة وقوة العلاقة بين المتغيرات

من حيث هناك نتائج مختلفة عن التي توصلنا إليها في بحثنا وهذا راجع لاختلاف متغيرات الدراسة وكذلك العينة المدروسة.

كما يتبين لنا بعد عرض الدراسات السابقة وبمقارنتها مع الدراسة الحالية أن هناك نقاط مشتركة خاصة في الجانب النظري حيث ساعدنا في التعرف على بعض المراجع والبحوث النظرية والتطبيقية وهذا ما سهل لنا الهدف والذي هو معرفة تعميم الشمول المالي ومعرفة دوره في النمو الاقتصادي، أما أوجه الاختلاف هو الفترة الزمنية المأخوذة ونموذج المستعمل وعينة الدراسة.

10- هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين وفقا لما يلي:

- **الفصل الأول:** يتضمن الإطار النظري للموضوع حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول يعالج مفاهيم أساسية حول الشمول المالي من خلال التطرق إلى ماهيته وأهم مؤشرات وأهم العوائق والتحديات، أما المبحث الثاني يعالج المفاهيم الأساسية حول النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى ماهيته وأهميته ومؤشرات وكيفية قياسه وكذلك استراتيجيات النمو الاقتصادي.
- **الفصل الثاني:** تم التطرق فيه إلى الدراسة التحليلية لعلاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تناول علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني تناول فيه دراسة تحليلية لعلاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014 إلى 2023 في جمهورية مصر العربية.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول الشمول المالي والنمو
الاقتصادي

تمهيد:

يحظى الشمول المالي باهتمام كبير على مستوى العالم، خاصة في البلدان التي تعاني من معدلات مرتفعة من الاستبعاد المالي وصعوبة في توفير الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع، خصوصاً في المناطق الريفية. وقد أدى ذلك إلى تأثيرات سلبية على مستويات الرفاهية والنمو الاقتصادي في هذه الدول .

تشير جميع الدراسات التجريبية التي تناولت تأثير الشمول المالي على اقتصاديات الدول من خلال الدور الحيوي الذي يلعبه في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاهية للأفراد، خاصة ذوي الدخل المنخفض، كما يساهم في تقليص مستويات الفقر في المجتمع .

يمكن تعريف الشمول المالي بأنه الحالة التي يتمكن فيها أفراد المجتمع، وخاصة أصحاب الدخل الغير منتظم والمنخفض، بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية، خصوصاً متناهية الصغر والصغيرة، من الوصول إلى جميع الخدمات المالية التي يقدمها النظام المالي، بتكلفة مناسبة وجودة عالية وبشكل مستدام. وهذا يمكنهم من تطوير أنشطتهم وتحسين مستوى رفاهيتهم، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي في البلاد.

ومن خلال ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي

الشمول المالي، ببساطة، يعني ضمان حصول جميع الأفراد والمنشآت، بغض النظر عن دخلهم أو حجمهم أو موقعهم الجغرافي، على مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية عالية الجودة وبأسعار معقولة، واستخدامهم لهذه الخدمات بفعالية لتلبية احتياجاتهم المالية وتحسين حياتهم الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي.

الشمول المالي يعني توفير واستخدام جميع الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع عبر القنوات الرسمية، مثل الحسابات المصرفية وخدمات التوفير، والدفع والتحويل، والتأمين والتمويل والائتمان، وذلك لتجنب اللجوء إلى القنوات الغير رسمية التي قد تكون غير مراقبة وتفتقر إلى الإشراف، والتي تتسم بأسعار مرتفعة نسبياً، وقد تشتغل احتياجات الأفراد من الخدمات المالية والبنكية بشكل سيئ. (قويدر، 2024، صفحة 273)

أولاً: تعريف الشمول المالي.

يعد الشمول المالي من أحدث المواضيع التي ظهرت في الساحة الدولية، وبات واضحاً اهتمام البنوك المركزية الدولية والمؤسسات المالية والنقدية بموضوع الشمول المالي.

وهناك العديد من التعريفات للشمول المالي، من أهمها ما عرفه البنك الدولي على أنه "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية أو هو عملية يتم من خلالها إتاحة واستخدام الخدمات والمنتجات المالية وتقديمها بجودة مناسبة لمختلف فئات المجتمع من أجل تلبية احتياجاتهم". (صدام حسين ناصر، 2024، صفحة 32)

عرفته المجموعة الاستشارية لمساندة الفقراء على أنه عملية تمكين مختلف الأسر، والشركات مهما كان مستواها المادي وموقعها الجغرافي إلى الاستفادة من شتى الخدمات، والمنتجات المالية بكل سلاسة واستدامة، من أجل تحقيق بيئة منظمة بشكل جيد. (ليندة ح.، 2024، صفحة 380)

عرفته الشبكة الدولية للتنقيف المالي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه: الإجراء الذي يتم من خلاله تحسين الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بالسعر الملائم وبالقدر الكافي، وتوسيع نطاق استخدامها من قبل مختلف فئات المجتمع بتطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتنقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي. (فوزية، مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي، 2025، صفحة 39)

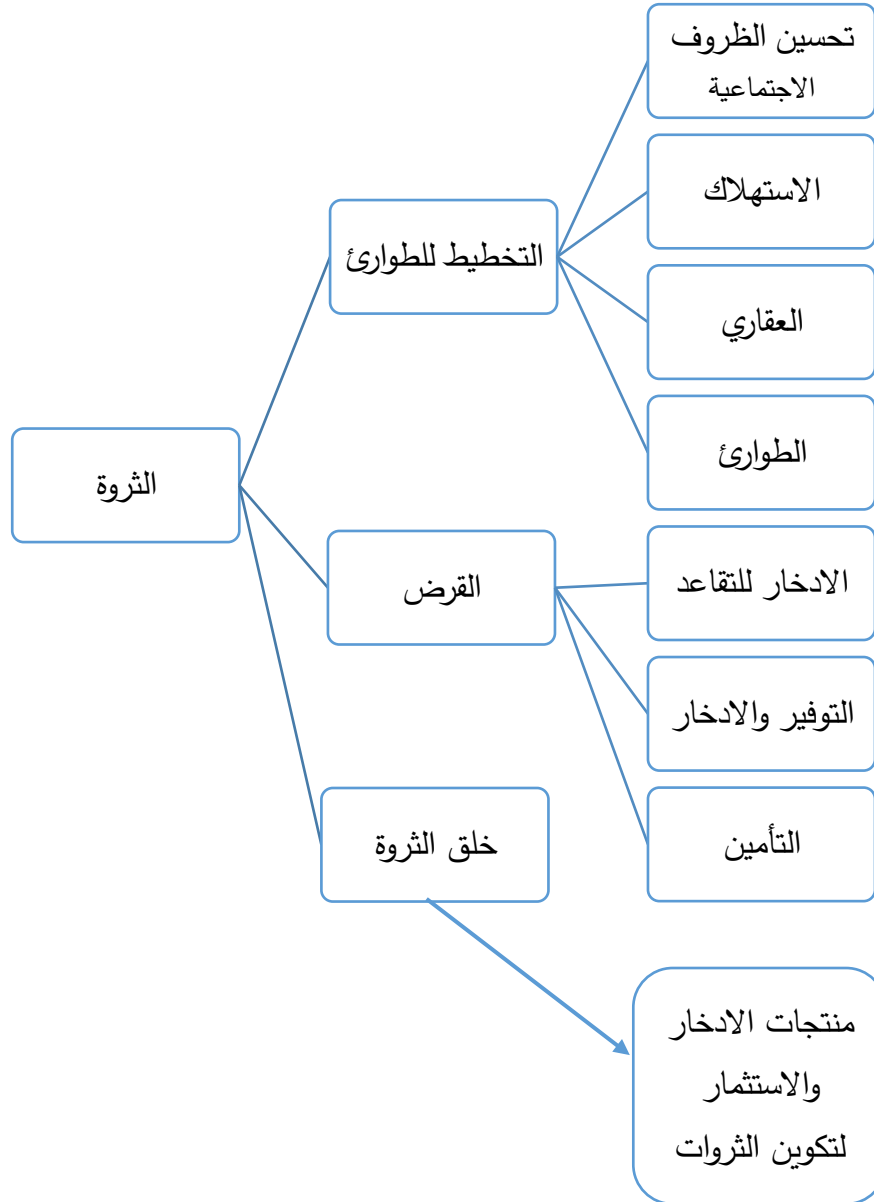
هو إتاحة الخدمات المالية بطريقة ميسورة التكلفة وبأقل التكاليف في المعاملات لشرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض. ويعتبر الوصول الغير مقيد إلى السلع والخدمات الأساسية الشرط الأساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بأسره. وبما أن الخدمات المصرفية هي من المنافع العامة بطبيعتها، فمن الضروري أن تكون إتاحة الخدمات المصرفية والمالية لجميع السكان دون تمييز هو الهدف الرئيسي للسياسة العامة.

(Manglik, 2024, p. 01)

تكاد تجمع كل تعريف الشمول المالي حول قدرة الأفراد باختلاف مستوياتهم للوصول للخدمات المالية (الحسابات البنكية أو البريدية، الادخار، الاقتراض، التأمين) ذات النوعية الجديدة وذات الأسعار المدروسة أو المقدمة من طرف الهيئات المالية الرسمية.

الشكل رقم (01): عناصر الشمول المالي.

يتضمن الشمول المالي جملة من العناصر يمكن إيجاز بعض عناصر الشمول المالي وفق للشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطالبة (محمد، رضوان، و عمر، 2019، صفحة 121)

الشكل رقم (02): أهم مفاهيم الشمول المالي

يتناول الشمول المالي مجموعة من المفاهيم الأساسية التي نلخصها كالتالي:



المصدر: من <https://fastercapital.com/content/Financial-inclusion-Driving-Financial-Inclusion--Empowering-the-Unbanked.html>

ثانياً: أهمية الشمول وأهداف الشمول المالي.

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات الرقابية وهذا لأهميته في تحقيق العديد من الأهداف حيث سوف نتعرف في هذا العنصر على أهمية وأهداف الشمول المالي.

1. أهمية الشمول المالي

أثبتت عديد من الأبحاث والدراسات العديدة أن للشمول المالي أهمية كبيرة وبالغة في اقتصاديات الدول يمكن ابرازها فيما يلي:

✓ هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمن الصعب تطور استمرار الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي، علاوة على ذلك فإن الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها وابتكار منتجات جديدة لجذب أكبر عدد من العملاء. (بهلولي و أعر، 2023، صفحة 561)

✓ أتمتة النظام المالي: إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال

ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عدد مستخدمي النظام المالي الرسمي

(خميلي، 2023، صفحة 16)

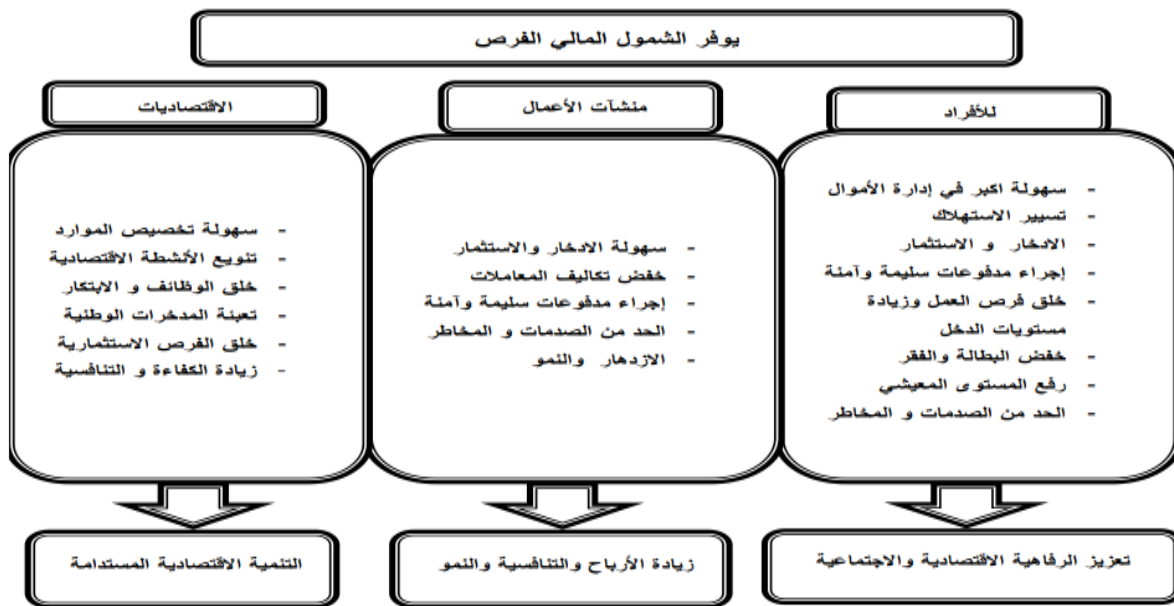
✓ **حماية المستهلكين:** تسعى إستراتيجيات الشمول المالي إلى تدعيم حماية المستهلكين وذلك لأن عدم وجود الحماية المالية للمستهلكين يؤدي إلى انتشار التعثر والتخلف وعدم سداد الديون، وهو ما يقلل من الآثار الإيجابية للشمول المالي، وذلك لأنه في ظل عدم وجود الحماية المالية للمستهلكين، فإن المعلومات تكون متاحة بشكل أكبر للمؤسسات المالية مقارنة بالعملاء، مما يجعلها تستخدم هذه المعلومات لزيادة أرباحها على حساب المستهلكين. (زهران، 2025، صفحة 990)

✓ **تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** تعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتدويل المشروعات الصغيرة والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد الغير رسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي. (محمد عبد الحليم، 2021، صفحة 103)

✓ **تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية:** يتحقق ذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات الغير رسمية. (رحيمة، وافي، و شادي ابراهيم، 2023، صفحة 649)

الشكل رقم (03): أهمية الشمول المالي بالنسبة للأفراد ومنشآت الأعمال والاقتصاديات.

لا يقتصر الشمول المالي على مجرد الوصول الى الخدمات المصرفية، بل يمتد ليشمل تأثيرات عميقة وإيجابية على مختلف مستويات المجتمع والاقتصاد ويمكن تلخيص ذلك كما يلي:



المصدر: (أسهان، 2022، صفحة 164)

2. أهداف الشمول المالي:

تزايد اهتمام حكومات الدول بتحقيق الشمول المالي من أجل تحقيق الأهداف التالية: (خير الدين و ليلي، 2024)

أ. على مستوى الدولة:

✓ التعاملات المالية للأفراد تكون معروفة ومحددة بشكل واضح للدولة، حيث ترتفع حصة الضرائب مع منع التهريب الضريبي، مع العملاء للتعامل بالخدمات الحكومية ليتجه المواطن للدفع الإلكتروني بهدف تحقيق الشفافية والوضوح.

✓ يساهم وبشكل كبير دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في انخفاض معدل التضخم، الحفاظ على قيمة شرائية للنقد وانخفاض أسعار الفائدة على الإقراض في البنوك وبالتالي زيادة تمويل الاستثمارات الحقيقية التي تخلق فرص عمل جديدة.

ب. على مستوى القطاع المصرفي:

✓ زيادة قدرة القطاع المصرفي على زيادة الاستثمارات من خلال توسيع انتشار أجهزة الصراف الآلي، الفروع البنكية، نقاط البيع بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية ملائمة مع رغبات واحتياجات العملاء.

✓ استقطاب فئات محدودي ومتوسطي الدخل وسكان المناطق النائية للتعامل مع القطاع المصرفي وتحسين ربحيته.

✓ التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة في كل التعاملات المالية.

✓ تعزيز قنوات الاتصال بين القطاع المصرفي والعملاء ما يؤدي إلى جذب أكبر عدد من المتعاملين هذا ما يجعل سيولة البنك تزداد، لأن السيولة المدخرة من طرف الفرد في بيته يكون هو الوحيد المستفيد منها، لكن السيولة المودعة في البنوك فيمكن لأفراد آخرين الاستفادة منها واستثمارها بدلاً من بقائها جامدة.

ج. مستوى العملاء:

✓ الحد من مخاطر التعامل بالنقد لأن المال النقدي يمكن فقده بسهولة مقارنة بالحساب المصرفي.

✓ تقديم منتجات بديلة للمستبعدين ماليا لأسباب دينية كالتصويل الإسلامي، مع تعزيز قدراتهم على الشروع وتوسيع الأعمال التجارية الخاصة بهم والاستثمار في التعليم وإدارة المخاطر لامتناس الصدمات المالية.

ثالثاً: المبادئ المبتكرة للشمول المالي حسب مجموعة العشرين

قامت مجموعة العشرين عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي التي تلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): المبادئ المبتكرة للشمول المالي حسب مجموعة العشرين

القيادة	ضرورة الإلتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الاندماج المالي للحد من الفقر.
التنوع	من خلال تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق لضمان تقديم الخدمات المالية.
التمكين	زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء.
المعرفة والتعاون	من خلال إيجاد مؤسسية تشاركية بمسؤوليات والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية وإجراء دراسات كافية لقياس وصول الخدمات المالية.
الحماية	إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي بحيث تكون حماية هذا الأخير مبنية على توجهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والمخاطر.
النسبية	التوازن مابين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على (بدر الدين و سارة، دور الشمول المالي في تحقيق الرفاه المالي والتقليل من معدلات الفقر في الوطن العربي..، 2023، صفحة 39)

أما في سنة 2020 فقد أصدرت المجموعة المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، تتوزع المبادئ الثمانية على أربع مجموعات رئيسية كالتالي:

الشكل رقم (04): المبادئ الثمانية للشمول المالي لسنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على (شعيب و سيف الدين، صفحة 222)

المطلب الثاني: أبعاد وركائز الشمول المالي

حسب منهجية البنك الدولي تتمثل أبعاد الشمول المالي في (استخدام الحسابات المصرفية، والادخار، والاقراض، والمدفوعات، والتأمين، وفي دراسة أخرى للبنك الدولي قدمت تحت عنوان (قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لقياس مستوى الشمول المالي وقدرة التكنولوجيا المالية) حيث أن أبعاد الشمول المالي تتمثل في (ملكية الحساب، والغير متعاملين والدفع، واستخدام الحساب، والادخار والائتمان والمرونة المالية، وفرص توسيع الاندماج المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية.

بينما قام تحالف الشمول المالي، عقب مناقشته لأبعاد الشمول المالي خلال مؤتمر كابس المنعقد في ماليزيا عام 2012، بعمل رابطة عمل لبيانات الشمول المالي، حيث توصل التحالف إلى أن الشمول المالي له ثلاثة أبعاد رئيسية هي: (عطية، 2021، صفحة 377)

أولاً: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات الشمول المالي

أصبح الشمول المالي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. فالشمول المالي له مجموعة من الأبعاد التي تضمن وصول هذه الخدمات إلى مختلف شرائح المجتمع بشكل عادل وفعال. وتعد مؤشرات الشمول المالي أدوات رئيسية لقياس مدى التقدم المحرز في هذا المجال ويمكن توضيحها كالتالي:

1. أبعاد الشمول المالي

يقاس الشمول المالي اعتماداً على ثلاث أبعاد رئيسية هي:

أ. الوصول إلى الخدمات المالية: يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية.

ويتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي) ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسة. (مصطفى، 2022، صفحة 43)

ب. استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي. تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. (نريمان، بن بوزيان، و مدروس، 2023، صفحة 83)

ج. جودة الخدمات المالية: يقصد بالجودة قدرة السلعة أو الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك، إذ تعكس مقاييس الجودة الدرجة التي تطابق فيها السلع والخدمات احتياجات العملاء ومدى الخيارات المتاحة للزبائن ووعي وفهم العملاء للمنتجات المالية، أهم مؤشرات قياس جودة الخدمات المالية تتمثل في مستوى التثقيف المالي والقدرة على تحمل التكاليف. (بهلولي و أعر، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الصين دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة 2004_2020، 2023، صفحة 562)

كما تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول إلى الخدمات المالية لازال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحدياً يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة ونوعية الخدمات المالية من تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فاعلية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية وشفافية المنافسة في الوقت بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك. (ورية، 2019، صفحة 110)

ويمكن توضيح أهم قياس مؤشرات الشمول المالي وفق الأبعاد التي تم ذكرها سابقاً:

الجدول رقم (02): مؤشرات الشمول المالي

مؤشرات بعد الوصول	
عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ	عدد فروع المصارف لكل 1000 كم ²
عدد أجهزة الصراف الآلي ATM لكل 100 ألف بالغ	عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 1000 كم ²
عدد بطاقات الخصم (السحب الآلي) لكل 100 ألف بالغ	عدد محطات نقاط البيع (pos) لكل 100 ألف بالغ
مؤشرات بعد الاستخدام	
نسبة الأفراد والبالغين والشركات الذين يملكون حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية	
عدد المدعوين لكل 1000 من البالغين أو عدد حسابات الإيداع لكل 1000 من البالغين.	عدد المقترضين لكل 1000 من البالغين أو عدد القروض القائمة لكل 1000 من البالغين.
مؤشرات بعد الجودة	
المعرفة المالية	
نسبة مجموع إجابات الأسئلة الصحيحة للبالغين حول المفاهيم المالية الأساسية مثل: التضخم، سعر الفائدة، الفائدة المركبة، الوهم النقدي، الغرض الرئيسي من التأمين، تنوع المخاطر.	
تكلفة الاستخدام	
متوسط تكلفة فتح حساب مصرفي جاري	
متوسط تكلفة التحويلات الائتمانية	
متوسط تكلفة الاحتفاظ بحساب مصرفي جاري (الرسوم السنوية)	
متطلبات الشفافية	
إجمالي معدل الدفع مقابل الائتمان (التكاليف الأساسية بالإضافة إلى العمولة والرسوم والتأمين والضرائب)	
الإفصاح عن المعلومات باستخدام لغة سهلة	
منع البنود أو الشروط المخفية	
وجود نموذج لوصف الخدمات المالية المعقدة	

المصدر: (خلج، 2022، صفحة 121)

2. مؤشرات قياس الشمول المالي

الأبعاد هي مجموعة من النقاط التي يجب جمع بياناتها، وتحليلها لتصبح فيما بعد عبارة عن مجموعة من المؤشرات المختلفة، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

أ. **المؤشر العالمي للشمول المالي Global index**: تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Index) أشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالادخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة المخاطر المالية وتصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ 2011.

ويقدم إصدار 2017 عن "قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية" النتائج الرئيسية من قاعدة البيانات إلى جانب بعض الأفكار التفصيلية عن كيفية استخدام الأشخاص للخدمات المالية في 144 بلداً.

وعالمياً، يمتلك 69% من البالغين، أي 3.8 مليار شخص، حالياً حسابات في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي خطوة بالغة الأهمية في الإفلات من براثن الفقر. وارتفعت هذه النسبة من 62% في عام 2014 ومن نسبة لا تتجاوز 51% في عام 2011. وفي الفترة بين عامي 2014 و2017، حصل 515 مليون بالغ على حسابات مصرفية، وقام 1.2 مليار بالغ بذلك منذ عام 2011 وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. ورغم ارتفاع ملكية الحسابات في بعض البلدان، فإن التقدم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى، حيث يعوقه في الغالب التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء. ولم يطرأ أي تغيير على الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية منذ عام 2011، حيث لا تزال قائمة بواقع 9 نقاط مئوية (Al bank dawli, 2017).

ب. **مؤشر المعرفة العالمي (Index Knowledge Global):** هو مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة أتى هذا المؤشر في نسخته الأولى في عام 2017 بالنظر إلى الاختلافات في استخدامه ومعناه، يهدف للمعرفة من ناحيتين التقديم. فهم أكثر انتظام (2019) أنه يقسم المفهوم إلى مكوناته - التعليم قبل الجامعي، التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني (TVET)، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار (RDI)، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد، بالإضافة إلى البيئة التمكينية العامة لذلك، فهي تدرك الطبيعة متعددة الأبعاد لنظام المعرفة في جميع السياقات والتطبيقات المتعلقة بالهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يسمح باستكشافات أكثر وضوحاً لسياسات المعرفة فيما يتعلق بالقطاعات المختلفة، كما أنه يمكن من ربط علمي يقوم على الأدلة بين التنمية ومفهوم المعرفة، تمشياً مع فكرة التنمية البشرية كما يطبقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك مفهوم التنمية المستدامة الذي اتفق عليه قادة العالم في عام 2015 في خطتهم لغاية عام 2030 للتنمية المستدامة، بمجرد توضيح المفهوم وإرساء الصلة بالتنمية، يصبح من الممكن تقديم نهج أكثر شمولاً لـ "التنمية القائمة على المعرفة". يمكن أن يوجه هذا صانعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني والقطاع الخاص للعمل سوياً على جوانب مختلفة من السياسات لتعزيز عملية تنمية تسعى إلى تزويد الأفراد - منذ سن مبكرة - بالمهارات اللازمة لإعدادهم للمستقبل جاء في أهم نتائج دراسة أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017 حول أنه يوجد تأثير للمعرفة عموماً ومحو الأمية المالية خصوصاً على مستوى الشمول المالي في العالم خلال نفس السنة. (هارون و مصطفىاوي، 2020، صفحة 51)

ج. **محو الأمية المالية:** محو الأمية المالية هو القدرة على فهم واستخدام المهارات المالية المختلفة بشكل فعال، بما في ذلك الإدارة المالية الشخصية، وإعداد الميزانية، والاستثمار. ومحو الأمية المالية أو المعرفة

المالية هو أساس علاقتك بالمال، وهو رحلة تعلم مدى الحياة. وكلما بدأت مبكراً، كلما كان الأمر أفضل، لأن التعليم هو مفتاح النجاح عندما يتعلق الأمر بالمال.

وفي العقود الأخيرة، أصبحت المنتجات والخدمات المالية منتشرة بشكل متزايد في جميع أنحاء المجتمع. وفي حين أن الأجيال السابقة ربما كانت تشتري السلع نقداً، فإن العديد من المنتجات الائتمانية تحظى بشعبية اليوم، مثل بطاقات الائتمان والخصم والتحويلات الإلكترونية. وفي الواقع، أظهر استطلاع عن عام 2019 من البنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو أن المستهلكين يفضلون المدفوعات النقدية في 22% فقط من المعاملات، ويفضلون بطاقات الخصم بنسبة 42% وبطاقات الائتمان بنسبة 29%.

كما نمت أهمية المنتجات الأخرى، مثل الرهون العقارية وقروض الطلاب والتأمين الصحي وحسابات الاستثمار الموجه ذاتياً، وأصبح الأمر أكثر إلحاحاً على الأفراد لفهم كيفية استخدام هذه المنتجات بطريقة مسؤولة.

وعلى الرغم من وجود العديد من المهارات التي قد تتدرج تحت مظلة محو الأمية المالية، فإن الأمثلة الشائعة تشمل وضع الميزانية الأسرية، وتعلم كيفية إدارة وصدق الديون، وتقييم المفاضلات بين مختلف منتجات الائتمان والاستثمار. وغالباً ما تتطلب هذه المهارات معرفة عملية على الأقل بالمفاهيم المالية الرئيسية، مثل الفائدة المركبة والقيمة الزمنية للنقود.

ويمكن أن يؤدي كونك أمياً من الناحية المالية إلى عدد من المزالق، مثل زيادة احتمالية تراكم أعباء ديون لا يمكن تحملها، إما من خلال قرارات الإنفاق السيئة أو عدم الاستعداد المالي على المدى الطويل. ويتضمن تطوير معرفتك المالية لتحسين مواردك المالية الشخصية تعلم وممارسة مجموعة متنوعة من المهارات المتعلقة بإعداد الميزانية، وإدارة الديون وصدادها، وفهم منتجات الائتمان والاستثمار. فيما يلي العديد من الاستراتيجيات العملية التي يجب مراعاتها: (البشير، 2022)

ثانياً: الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي:

هناك أربعة محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي، تشمل البنية التحتية المالية، وتوفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية، وتطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة. إضافة إلى تعزيز التوعية والتثقيف المالي.

1. دعم البنية التحتية المالية: يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة وسليمة من الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي. ويتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، التي يمكن أن تتضمن ما يلي: (عبد الحفيظ و رشيد ، 2021، صفحة 232)

✓ توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.

- ✓ تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام من خلال إنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية في الصغر خاصة، إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، وخدمات الهاتف المصرفي ونقاط البيع، والصرفات الآلية، وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقاً لتشريعات الدولة.
- ✓ تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة، لتسهيل العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة. مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية. بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية.
- ✓ الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع والتقدم في تقديم الخدمات المالية الرقمية. والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع.
- ✓ العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

2. الحماية المالية لمستهلكي الخدمات المالية:

- حظي مفهوم حماية مستهلكي الخدمات المالية باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، بالنظر لنمو وتطور القطاع المالي وتطوره وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية، والتوسع في تلك الخدمات يساهم في تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، وزيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي يهدف مبدأ تعزيز الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي، وذلك من خلال:
- ✓ التأكد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.
 - ✓ توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل إطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.
 - ✓ إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم.
 - ✓ حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.
 - ✓ توفير البيانات للعملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.

- ✓ توفير آليات للتعامل مع شك العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.
- ✓ توعية وتنقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا تفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

الشكل رقم (05): خدمات البنية التحتية المساندة للشمول المالي والمصرفي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على (عبد الحفيظ و رشيد ، 2021 ، صفحة 233)

ج. **التثقيف المالي:** يعرف على أنه مزيج من المعرفة والمهارات والوعي والمواقف، لاتخاذ قرارات مالية سليمة تؤدي إلى الهدف النهائي لتحقيق الرخاء المالي ويهدف الوعي المالي إلى زيادة الرفاهية المالية للأفراد:

- ✓ زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية.
- ✓ زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المالية الناتجة عن التطور التكنولوجي.
- ✓ تحسين المعرفة المالية والتعامل مع الحسابات له أثر إيجابي على إدارة المشروعات الصغيرة.
- ✓ كما يؤثر التثقيف المالي بشكل مباشر على تحفيز مقدمي الخدمات المالية على تطوير المنتجات وزيادة معدلات الادخار وخفض معدلات التعثر.

ثالثا: معوقات الشمول المالي.

على الرغم من الوعي المتزايد بأهمية الشمول المالي في اقتصاديات جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، إلى أنه لا يزال يواجه العديد من العقبات التي تحول دون تحقيقه والتي يجب مواجهتها لبلوغ مستويات مقبولة من الشمول المالي.

لقد أشارت عدة دراسات إلى وجود مجموعة من العوامل التي تعوق اتساع رقعة الشمول المالي، وفيما يلي سنورد أهمها: (أمانة، 2023 ، صفحة 28).

1: ضعف مستوى الثقة في المؤسسات المالية، ما يؤدي إلى استبعاد العملاء من القطاع المالي الرسمي.

2: الاعتبارات الدينية والتي ينجم عنها الاستبعاد عن التعامل مع بعض الخدمات المصرفية خاصة في المجتمعات الإسلامية؛

3: **معوقات طلب الخدمات المالية:** تنعكس عوامل الطلب في معظمها المتغيرات المرتبطة بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والوحدات الاقتصادية: (aboelezz، 2021)

أ. **محو الأمية المالية:** يعد هذا العمل أحد التحديات الرئيسية خصوصاً بين سكان المناطق الريفية وسكان العشوائيات يضاف إلى ذلك مدى معرفة السكان للقراءة والكتابة.

ب. **معدل التضخم:** حيث يمثل عدم قدرة السكان على الادخار في حالات تحقيق الاقتصاد لرقم مزدوج من التضخم مع ما يصاحب ذلك من آثار على معدل الفائدة الحقيقية والخسارة المستمرة في قيمة النقود، كما أن أسعار الفائدة الحقيقية تجعل المدخرين المحتملين يبحثون عن طرق أخرى غير مصرفية لتحقيق المنفعة.

ج. **معدل الفقر في المجتمع:** يوجد علاقة عكسية بين زيادة معدلات الفقر ومدى انتشار الشمول المالي، ففي المجتمعات الأكثر احتياجاً يكافح الأفراد من أجل توفير المتطلبات الأساسية ولا يحتاجون للتعاملات المالية في أغلب الأحيان.

د. **وجود نظام أجور غير تنافسي:** تصنف طبقة كبيرة من الأيدي العاملة في القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي في الدول النامية في مستويات أجور متدنية مما يجعلهم في الفئات المستبعدة مالياً.

هـ. **توافر المستندات الثبوتية:** حيث يعاني العديد من الأفراد في المناطق غير الحضرية من عدم توافر مستندات تحقيق الشخصية، كما يعاني الأفراد من عدم توافر المستندات المطلوبة الأخرى مثل إيصال توصيل المرافق للسكن.

و. **أسباب عقائدية:** يتمتع المنتمين لبعض العقائد والديانات من استخدام الخدمات المالية نظراً لتحريمها بالنسبة لهم.

4. معوقات عرض الخدمات المالية:

تعكس عوامل العرض في معظمها العوامل المرتبطة بطبيعة عمل المؤسسات المالية والمنتجات والخدمات التي تقدمها، وتتضمن: (ظريفة و سليمة، 2023، صفحة 201)

أ. **ضعف الانتشار المصرفي:** إن عدم إتاحة الخدمة للعملاء في جميع المناطق وخاصة الريفية منها، قد يمنع الوصول إلى الخدمات المالية.

ب. **الافتقار إلى البنية التحتية المالية:** والتي تؤثر على المقرض والمقرض في الوصول إلى المعلومات التي تخص السجلات الائتمانية العامة، ومكاتب الائتمان الخاص، وكذلك المعلومات التي تخص الزبائن الأهلية القانونية، الإفصاح عن المعلومات المالية، مما يؤثر سلباً على تطوير الشمول المالي.

ج. **تعقيد المنتجات المالية:** إن التطورات السريعة في هذا المجال، قد خلفت عقبة إضافية لبعض شرائح المجتمع في التعامل مع الخدمات المالية والمصرفية.

- د. التكاليف العالية: يمثل إرتفاع التكاليف وإنعدام الضمانات العينية حاجزا هاما أمام حصول الفقراء على الخدمات المالية وهو ما يعوق الوصول إلى القطاع المالي والمصرفي.
- هـ. بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية: وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي، والذي يوفر بالأساس موارد قصيرة الأجل لا تلائم احتياجاتهم التمويلية.
- و. سهولة الوصول إلى الخدمات الائتمان البديلة: عادة ما يكون الائتمان البديل من القطاع الغير رسمي أكثر جاذبية وخالي من المتاعب مقابل الحصول على قرض من أحد المصارف التجارية.
- ز. القوانين والتشريعات المعقدة: والتي تعمل على عرقلة الحياة بدلا من تسهيلها ودون وجود أية مبررات لها.
- ر. السياسات الخاطئة وغير الرشيدة: والتي تؤدي إلى أبعاد الشرائح الفقيرة عن الاندماج تحت مظلة النظام المالي الرسمي.
- ي. انعدام كفاءة السوق: إن غياب اللوائح والتنظيمات المناسبة من شأنه جعل السوق يفقد الكفاءة في جذب شرائح المستعبدة ماليا.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من المفاهيم الأساسية التي تبرز في فترات البحث المتعلقة بالتقدم والرفي، وقد أصبح من أبرز موضوعات الدراسة في القرن العشرين. يعود الاهتمام المتزايد بهذا المفهوم إلى حاجة الدول النامية إلى تبني نظم اقتصادية وسياسية تهدف إلى تعزيز رفاهيتها واستغلال ثرواتها، وذلك من خلال تحسين الإنتاجية. في هذا السياق، سيتم تناول إستراتيجيات للنمو الاقتصادي من خلال تحديد مفهوم النمو الاقتصادي وكذا طرق قياسه من خلال عرض المفاهيم المختلفة المتعلقة به.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

تتنوع مفاهيم النمو الاقتصادي بتنوع الآراء الفكرية والمفكرين، حيث تختلف الأسس التي تُبنى عليها هذه المفاهيم. ومع ذلك، فإن معظم هذه المفاهيم ترتبط بمؤشرات اقتصادية قابلة للتغيير، مثل الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، ومعدل التضخم، ونصيب الفرد من النمو.

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي.

1. تعريف النمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، نستعرض بعض التعريفات المتعلقة بالنمو الاقتصادي:

- ✓ هو الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من GDP الحقيقي (القيمة السوقية المعدلة من التضخم لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية. (أمين، 2021، صفحة 03)
- ✓ هو الزيادة المستمرة في حجم ونوعية السلع والخدمات من قبل فرد في اقتصاد منطقة ما، والتحول التدريجي للاقتصاد نحو زيادة الإنتاج. (فريد، 2024، صفحة 461)
- ✓ _ هي الزيادة المستمرة في دخل الفرد أو القوة الشرائية، وهذه الزيادات مستمرة لعدة عقود أو لعدة قرون.

(A.Hudson, 2020, p. 22)

- ✓ اعتمد تعريف سيمون كوزنتس للنمو الاقتصادي على ثلاث عناصر أولها أن زيادة الناتج الوطني المتعلق بقدرة الدولة على زيادة طاقتها الإنتاجية لعرض تشكيلة من السلع والخدمات، وثانيها أن أساس استمرار النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج هي التكنولوجيا المستعملة وهي شرط ضروري وليس كافي، وأخيراً وجوب تعديلات مؤسسية تصاحب التقدم التقني للوصول إلى النمو المنشود. (مومن، 2023، صفحة 40)

ويرتبط حدوث نمو اقتصادي حقيقي بثلاث شروط أساسية تتمثل فيما يلي: (صادقي، 2024، صفحة

(03)

- ✓ وجب أن يكون معدل نمو الدخل الوطني يفوق معدل نمو السكان لتحقيق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني لأن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل الوطني} - \text{معدل نمو السكان}$$

✓ يجب أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، وهذا يتحقق إلى إذا كان معدل الزيادة في دخل الفرد أكبر من معدل التضخم لان :

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم

✓ الزيادة في متوسط دخل الفرد يجب أن تكون مستمرة وعلى المدى الطويل.

2: تعريف التنمية الاقتصادية

يعرف Meier Gerald التنمية الاقتصادية على أنها "العملية التي من خلالها يزداد دخل الفرد الحقيقي في بلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن بشرط عدم زيادة العدد الموجود تحت خط الفقر المطلق، وألاً يصبح توزيع الدخل أكثر تفاوتاً. (امينة، 2025، صفحة 68)

الجدول (03): يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
المعنى	يشير إلى الزيادة في الناتج الحقيقي للسلع والخدمات في البلد.
العوامل	يرتبط بالزيادة التدريجية في أحد المكونات الناتج المحلي الإجمالي: الاستهلاك، والانفاق الحكومي، والاستثمار، وصافي الصادرات.
القياس	يقاس بالعوامل الكمية مثل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو نصيب الفرد من الدخل.
التأثير	يعكس نمو الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل القومي

Source: The National Institute of open Schooling,
https://nios.ac.in/media/documents/SrSec318NEW/318_Economics_Eng/318_Economics_Eng_Lesson3.pdf.p29. at 28/03/2025

ثانيا أهمية النمو الاقتصادي

تتجلى أهمية النمو الاقتصادي فيما يلي:

- ✓ تحسين المستوى المعيشي.
- ✓ زيادة أرباح الشركات مما يدفعهم لزيادة الاستثمار وبالتالي فرص عمل إضافية والحد من البطالة.
- ✓ رفع دخل الأفراد وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال ارتفاع وزيادة الناتج المحلي الحقيقي.

(عائشة ا.، 2023، صفحة 65)

✓ يعمل على رفع معدل الدخل القومي الذي يدعم قدرة الدولة على القيام بمسؤولياتها كتوفير الحماية والأمن وتنظيم التعاملات الاقتصادية وتطوير القطاع الصحي والتعليمي.

✓ تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة وتحقيق فائض يمكن استثماره. (مفهوم النمو الاقتصادي | Economic Growth، 2020)

✓ تحسين الرفاهية للمجتمع من خلال زيادة الانتاج ورفع الأجور والأرباح والدخول ونصيب الفرد منها، فالنمو شرط ضروري ولكنه غير كاف لتحسين الرفاهية، فالبلد من توفر شرط آخر وهو عدالة توزيع الزيادة في النمو والتي ترتبط بالنظام السياسي والاقتصادي. (حلاوة و صالح، 2009، صفحة 35)

ثالثاً: أنواع النمو الاقتصادي

يتخذ النمو الاقتصادي عدة أنواع، تتمثل فيما يلي: (منال، 2024، صفحة 82)

1. النمو التوسعي:

حيث يقوم النمو التوسعي على نمو وزيادة العوامل التقليدية، أي زيادة عوامل الإنتاج (زيادة اليد العاملة، أو توسيع رأس المال، زيادة في المواد الأولية)، ويسمى توسعياً لأن الناتج الحقيقي يزيد نسبياً مع زيادة استعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية هذه الأخيرة.

2. النمو المكثف:

هو النمو الذي يهتم بتحسين نفس مدخلات الإنتاج دون إضافة، ويرون ذلك بتحسين نوعية العمالة لزيادة كفاءتها في العملية الإنتاجية، واستخدام آلات تكنولوجية حديثة وكذلك أساليب حديثة في إدارة المشاريع الإنتاجية. (ريمة، 2025، صفحة 11)

3. النمو العابر:

يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة، في الغالب تكون خارجية سرعان ما تزول وعندما تزول هذه العوامل يزول النمو، ويتصف النمو العابر لأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان النامية، كالتحسن المؤقت أو المفاجئ في تجارتها الخارجية. (كريم و موسى، 2021، صفحة 345).

4. النمو التقائي:

وهو ذلك النمو الذي يتحقق بصورة تلقائية دون تخطيط مسبق له ضمن المخطط الاقتصادي الشامل، بل باتباع أسلوب التخطيط العلمي القطاعي أو الجزئي من القطاع، ونتيجة مجهودات القطاع الخاص والمشروعات الخاصة.

5. النمو المخطط:

وهو النمو الذي يحدث نتيجة لعمليات التخطيط الشامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته، وفعاليته ترتبط بقدرة المخططين ونجاح الخطة، وهو نمو ذاتي الحركة وإذا استمر خلال فترة طويلة نزيد عن بضعة عقود تتحول إلى تنمية اقتصادية.

6. النمو الاقتصادي الفعلي:

يمثل التغير النسبي المحقق فعليا في اقتصاد الدولة، أي أنه يعكس النتيجة الفعلية المحصل عليها من خلال الأعوان الاقتصاديين والآداء الحقيقي للسياسات الاقتصادية المطبقة.

7. النمو الاقتصادي الممكن:

وهو التغير النسبي المجل في الناتج الممكن، ويمثل الناتج الممكن أقصى مستوى من الإنتاج يمكن تحقيقه مع شرط ثبات معدلات التضخم، وبالتالي يتحقق هذا النوع من النمو انطلاقا من توفير شرطين أساسيين هما: تحقيق أقصى حجم للإنتاج، وثبات التضخم، لذلك تسعى مختلف الدول إلى محاولة خفض معدلات التضخم مقابل الرفع من حجم الإنتاج.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

حيث يتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم محددات النمو المتمثلة في محددات مباشرة وأخرى غير مباشرة وكذا التطرق إلى كيفية القياس الذي يعتمد على 3 طرق.

أولاً: محددات النمو الاقتصادي

هي عوامل (يمكن كذلك تسميتها بمحددات أو متغيرات) مترابطة تؤثر على معدل نمو الاقتصاد. كما ذكرنا سابقا يقاس النمو الاقتصادي بزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي زيادة معدل نمو هذا الأخير. يمكننا أن نميز بين نوعين من المحددات التي تؤثر على معدل نمو اقتصاد ما، محددات اقتصادية مباشرة وكذا محددات غير اقتصادية أو غير مباشرة. (رشيد ح، 2024، صفحة 20)

1. محددات مباشرة:

أ. الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو العملية التي يحصل بموجبها المقيمون في بلد ما (بلد المصدر) على ملكية أصول بغرض التحكم في الإنتاج والتوزيع والأنشطة الأخرى لشركة في بلد آخر (البلد المضيف). ويعرف دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ' استثمار يتم الحصول دائمة في مؤسسة تعمل في

اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، ويكون له رأي فعال في إدارة المؤسسة. (sengupta, 2025, p. 01)

ب. الكتلة النقدية:

يمكن القول أن الكتلة النقدية هي تلك النقود الموجودة في أوساط المجتمع أي السيولة التي يستعملونها في حياتهم اليومية وأرصدة الأفراد والمؤسسات المتواجدة لدى البنوك وكذا الودائع مثل الذهب والفضة. (رزيقة، 2022، صفحة 14)

ج. التضخم:

التضخم هو حالة اقتصادية تضعف فيها القدرة الشرائية للوحدة النقدية، بسبب إرتفاع الأسعار إلى مستويات، عالية وبموجب ذلك تزداد سرعة دوران النقود، وتتعطّل وظيفتها كمخزن للقيمة، ويقتصر دورها كوسيط للتبادل فقط، بسبب إنعدام النقود نسبياً. (فتيحة حبالى، 2023، صفحة 61)

2. محددات الغير مباشرة:

أ. سياسات الاقتصاد الكلية:

هي مجموع القرارات التي تتخذها الحكومة بهدف التأثير في السلوك الاقتصادي أو التحكم فيه مثل القرارات المتخذة بشأن الإنفاق الحكومي والضرائب، وقرارات إعادة توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء. (محمد د.، 2022، صفحة 04).

ب. سعر الصرف:

هو سعر إحدى العملات معبرا عنه بعملة أو مجموعة عملات أخرى. وبالنسبة للاقتصاديات الصغيرة المفتوحة مثل اقتصاديات أستراليا التي تشارك بنشاط في التجارة الدولية، يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا مهما، وتؤثر التحركات في سعر الصرف على قرارات الأفراد والشركات والحكومة. ويؤثر بشكل جماعي على النشاط الاقتصادي وميزان المدفوعات. (Hamilton, 2018)

ج. الحكم الراشد:

وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997) مفهوما أكثر شمولاً للحكم الراشد كما يلي: هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافهم. (بوصنوبرة، 2021، صفحة 09)

ثانياً: أدوات قياس النمو الاقتصادي

غالبا ما يقوم الاقتصاديون في سعيهم لتحديد مستوى النمو الاقتصادي، بدراسة نمو وتطور النشاط الإنتاجي للأمم، عن طريق قياس بعض المجموعات الاقتصادية الكلية، ونقصد بنمو متغيرة اقتصادية ما هو

التغير النسبي لها من فترة إلى أخرى، ومن بين المجمعات الأكثر استخداماً في الوقت الحالي نجد الناتج المحلي الإجمالي "PIB"، وهذا الأخير يعد مقياساً معيارياً لتقييم الأداء الاقتصادي للبلدان، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه، مقياس للقيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية لبلد ما في فترة زمنية معطاة، عادة ما تكون سنة أو أقل. (الباسط، 2016، صفحة 15)

يتم تمثيل وقياس النمو الاقتصادي بعدة متغيرات والتي غالباً ما تكون مرتبطة بالناتج الداخلي نذكر من أبرزها: (إيمان، 2021، صفحة 77)

1. الناتج الداخلي الخام الحقيقي والإسمي:

ترتبط عملية قياس النمو الاقتصادي بعنصر الناتج الداخلي الخام (GDP)، هذا الأخير هو تقدير لمستوى النشاط الاقتصادي المحقق في بلد خلال فترة زمنية معينة من الناحية النقدية وعادة ما تكون الفترة عام. تقاس بوحدة نقدية، فإن قيمته قد تزيد نتيجة الارتفاع نظراً لأن الناتج المحلي الإجمالي يزيد في ارتفاع الأسعار وهذا قد يؤدي إلى حدوث التضخم (دون زيادة فعلية في الكميات المنتجة، لذا ينبغي تمييز الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي عن الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي من أجل تحليل أداء الاقتصاد بشكل صحيح. الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي هو قيمة السلع والخدمات التي يتم قياسها بالأسعار الجارية بينما يتم قياس الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة) والتحكم في تأثير التضخم (ولحساب هذا الأخير نستخدم أسعار سنة الأساس لأنه من الضروري تحديد تأثير تغير السعر وإبراز تطور الإنتاج المادي. في ظل هذه الظروف، يعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقياساً أكثر دقة لمستوى النشاط الاقتصادي والرفاهية من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

2. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي:

لقياس أداء الاقتصاد بمرور الوقت نحسب التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبالتالي فإن معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي هو المؤشر الذي يجعل من الممكن تقدير أداء الاقتصاد أو مقارنته بأداء الاقتصادات الأخرى، ونقول أن الاقتصاد ينمو من سنة إلى أخرى إذا كان معدل نموه إيجابياً وسنقول أنه أكثر كفاءة من غيره إذا كان معدل نموه أعلى من معدل غيره معبراً عنه كنسبة مئوية.

3. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد:

يعرف الناتج المحلي الخام أو الإجمالي بأنه مقياس للقيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية لبلد ما في فترة معطاة، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيشير إلى نصيب كل شخص من الدولة من الناتج المحلي الإجمالي، يتم احتسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة معينة على عدد سكانها يستخدم هذا المقياس كأداة اقتصادية لمعرفة مدى قدرة الأفراد الحصول على السلع والخدمات، كما يمكن اعتباره أحد المؤشرات لقياس مستوى رفاهية المجتمعات ذلك لأن الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

تعني قدرة المواطن على شراء المزيد من السلع والخدمات وتوجيه المزيد من الأموال للادخار والاستثمار. (زوبيدة، 2023، صفحة 134)

إذا تم تمثيل الناتج المحلي الإجمالي بـ Y ، فيمكننا تمثيل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بـ y وهو ليس سوى نسبة الناتج المحلي الإجمالي على حجم السكان.

L إذا زاد عدد السكان بمعدل ثابت n ، وكان $y = L / Y$ ، فإن :

$$g_y = g_Y - n \quad \text{أو} \quad \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta Y}{Y} - n$$

لذا فإن معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي للفرد g_y يعطى من خلال الفرق بين معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي g_Y ومعدل النمو السكاني (n يسمى أيضا معدل النمو الطبيعي). إذا كان معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي أكبر من أو يساوي أو يقل عن معدل النمو السكاني، فإن معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي للفرد سيكون موجبا، صفريا وسالبا على التوالي، هنا فالوضع الأول فقط هو المثير للاهتمام في أعين المجتمع أنه متوافق مع هدف تحسين رفاهية السكان.

ثالثا: إستراتيجيات النمو الاقتصادي.

تعد استراتيجيات النمو الاقتصادي خططا متكاملة إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين في أي دولة، وتحسين معيشة المواطنين باستمرار لتتكيف مع المتغيرات العالمية والظروف المحلية.

1. إستراتيجية النمو غير المتوازن:

يرى أصحاب هذه الاستراتيجية أن عملية التنمية تتطلب تغيرات جذرية في كل القطاعات. وتستند هذه الإستراتيجية على فكرة الوفورات الخارجية، أي المنافع التي تحصل عليها الاستثمارات من خارجها أي التي تعود عليها من مشروعات أخرى مثل منشآت البنية التحتية كالجسور والطرق والسدود ومحطات توليد كهرباء.. الخ وبذلك فإن المقترحات التي تقدم لضمان نجاح عمليات النمو هي: (مكاوي، 2021، صفحة 97)

✓ يقترح على البلدان النامية الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية والقروض الخارجية لتمويل المشروعات نظرا لمحدودية المدخرات داخل هذه الدول.

✓ ضرورة أن تمس الاستثمارات كل القطاعات الحيوية والتي تعطي دفعة قوية للاقتصاد المحلي.

✓ الاعتماد على التصنيع كوسيلة للقضاء على مشاكل التخلف الاقتصادي.

✓ نظرا لضيق الأسواق وعدم قدرتها على امتصاص وتصريف منتجات المشروعات الصناعية، يقترح تبني فكرة الأسواق المشتركة لحل ضيق الأسواق المحلية.

2. إستراتيجية النمو المتوازن:

أقر مؤيدي استراتيجية النمو الغير المتوازن بأنه أفضل طريقة لتحقيق التقدم وزيادة معدلات النمو، حيث أن الاستثمار في القطاعات والصناعات الرائدة هي التي تقود إلى استثمارات جديدة، وليس الاستثمار في كل القطاعات كما تقر استراتيجية غير النمو المتوازن، رغم أن عملية التنمية تحتاج إلى عدم توازن في بداية مراحلها حي ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها وفورات خارجية تستفيد منها باقي القطاعات، إضافة إلى أن كل مشروع جديد من شأنه أن يخلق وفورات جديدة سيستفيد منها مشروع آخر، كما يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي أو لإقامة النشاطات الإنتاجية مباشرة، حيث يستفيد منها القطاع الآخر وهو ما يخلق عدم التوازن الاقتصادي، فمثلا يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، والتي بدورها تدفع المستثمرين لإنشاء صناعات وسيطية. (منال، أثر التمويل الأخضر على النمو الاقتصادي في الصين دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2022، 2024، صفحة 82).

خلاصة الفصل الأول:

يعبر الشمول المالي عن وصول جميع الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية بأقل التكاليف، حيث يظهر ذلك عبر قنوات مختلفة تتضمن أبعاد الشمول المالي التي تبين كيفية الوصول واستخدام وكذلك جودة الخدمات من خلال المؤسسات المصرفية التي تسعى من زيادة الوعي والتثقيف المالي لدى المجتمع، كما يهدف أيضا إلى توفير الوصول العادل إلى الخدمات، يمكننا بناء مجتمعات أكثر عدالة وشمولية وتحقيق مستقبل أفضل، وبهذا يكون الشمول المالي قضية اقتصادية واجتماعية وكذا أخلاقية.

ويعكس النمو الاقتصادي الزيادة الحاصلة في إنتاج السلع والخدمات حيث يشمل النمو الاقتصادي ثلاث عناصر لتحقيقه وهي التكنولوجيا المستعملة وزيادة الطاقة الإنتاجية وكذلك التقدم التقني، حيث من خلال هذه العناصر يمكن تحقيقه بشكل أفضل وضمان توزيع عادل للثروة.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لعلاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي في
جمهورية مصر العربية للفترة (2014-2023)

تمهيد:

يعبر الشمول المالي عن قدرة الأفراد والمؤسسات إلى الوصول إلى الخدمات المالية بأقل تكاليف، حيث يتضمن الشمول المالي ثلاثة أبعاد رئيسية تتضمن مؤشرات تسمح بقياسه إذ يعمل على تقليص الفجوة بين المستفيدين والخدمات المالية وتقديمها خاصة إلى المناطق النائية، كما له دور في تقليل المعاملات الغير رسمية وقدرة الدول على الرقابة.

ويعكس النمو الاقتصادي بشكل أساسي زيادة في حجم اقتصاد الدولة على مدى فترة زمنية معينة، كما أنه يعبر عن ديناميكية الاقتصاد وقدراته على التوسع، مما يؤدي إلى زيادة الثروة وفرص العمل وتحسين مستويات المعيشة بشكل عام.

وبعد التطرق إلى الجانب النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي التي تناولناها في الفصل الأول، وجب تسليط الضوء أيضا على علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي، لذلك سنتناول في هذا الفصل المنهج التحليلي لمؤشرات الشمول المالي وكذلك على مؤشرات النمو الاقتصادي والعلاقة بين هاته المؤشرات الذي في دولة مصر خلال الفترة (2014-2023).

ومن خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى دراسة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لعلاقة مؤشرات الشمول المالي بالنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014-2023).

المبحث الأول: العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

يُعد الشمول المالي، الذي يُعرف بقدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة - بما في ذلك الائتمان، المدخرات، التأمين، وخدمات الدفع والتحويلات - بطريقة مسؤولة ومستدامة، أحد أبرز القضايا التي تشغل صانعي السياسات والباحثين على حد سواء في الألفية الجديدة. لم يعد الشمول المالي يُنظر إليه على أنه مجرد هدف اجتماعي يرمي إلى الحد من الفقر وعدم المساواة، بل أصبح يُفهم بشكل متزايد على أنه محرك حيوي وأساسي للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

إن غياب أو ضعف الشمول المالي يمكن أن يؤدي إلى إستبعاد شرائح واسعة من المجتمع من الدورة الاقتصادية، ويحد من قدرتها على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعيق تحقيق التنمية الشاملة. لذلك، فإن فهم هذه العلاقة الديناميكية وتحليل آلياتها يصبح أمراً بالغ الأهمية لوضع استراتيجيات وسياسات فعالة تدعم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المطلب الأول: دور وآليات الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.

الشمول المالي دور محوري وآليات متعددة في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، عندما يتمكن الأفراد والشركات خاصة الفئات المهمشة والصغيرة، من الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة، فإن ذلك يخلق حلقة إيجابية تدفع عدلة الاقتصاد.

أولاً: دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.

يعزز الشمول من قدرة الأفراد على المشاركة في النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل، وتحسين التعليم، والصحة، والتي بدورها تؤدي إلى إرتفاع الإنتاجية والاستثمار.

1. دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي.

يساهم الشمول المالي في تحسين الظروف المالية ورفع معيشة الفقراء، كما يؤدي إلى دعم قطاع عائلي أو قطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية، التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي وتغيير بنيته ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشأتها وتوسعت في الأسواق الجديد.

كما أن الشمول المالي يسمح بتحسين الظروف المالية ومستوى المعيشة وتقليص معدلات الفقر الأمر الذي ينعكس إيجابياً على قطاع العائلات وقطاع الأعمال وهذا بفضل التطور المالي المحقق في ظل الشمول المالي، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبالتالي تحقيق استقرار النظام المالي، كما أن الشمول المالي

يحسن من كفاءة عملية الوساطة المالية ويقلص من حجم النظام المالي الرسمي، وبالتالي فعالية أكبر للسياسة النقدية، وتراكم أكبر للمدخرات المالية الموجهة للاستثمارات، وفي جانب السياسة الائتمانية للمصارف فإن نتائج بعض الدراسات تشير إلى أن خسائر القروض الغير تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة، مما أن يعني أن الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية، كما أنه قد أثبت أن الشمول المالي يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحدثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة. (صلاح الدين، محمد، و بومدين، 2021، صفحة 375)

كما أن هناك ثلاث قنوات رئيسية يمكن للشمول المالي من خلالها أن يساهم بشكل إيجابي في الاستقرار المالي فالقناة الأولى تكون من خلال التنوع الأكبر في الموجودات المصرفية الناتجة عن إرتفاع مستويات الائتمان في الشركات ذات الأحجام الصغيرة وهو ما يحد من المخاطر الإجمالية لمحافظ البنوك الإقراضية، في حين تتمثل القناة الثانية بزيادة عدد الادخارات الصغيرة التي تعمل بدورها على توسيع قاعدة الودائع وترفع من مستويات استقرارها، وهو ما يقلل بالتالي من اعتماد المصارف على التمويل الغير أساسي الذي يميل عادة إلى أن يكون أكثر تقلبا خلال الأزمات مما يقلل من المخاطر الدورية، أما القناة الثالثة فتتعلق بمساهمة المزيد من الشمول المالي وبصورة فعالة في تحسين كفاءة انتقال أثار السياسة النقدية وهو ما يعد أحد العناصر الإيجابية المؤثرة في الاستقرار المالي. (لقواس، الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي-تجربة المملكة العربية السعودية-، 2023، صفحة 248)

الجدول رقم (04): يوضح اتجاه العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

من الشمول المالي إلى الاستقرار المالي	من الاستقرار المالي إلى الشمول المالي
✓ وجود قطاع مالي شامل يكون أكثر تنوعا له قاعدة ودائع مجزئة ومستقرة تؤدي إلى زيادة الاستقرار كما تحسن تنوع محفظة قروض العملاء (بخلاف المقترضين الكبار)، وبالتالي تخفيف المخاطر النظامية.	✓ يبني الاستقرار ويعزز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالا إلى القطاع المالي.
✓ يقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.	✓ يؤثر الاستقرار بشكل إيجابي على العوامل التالية على سبيل المثال: التضخم، أسعار العائد، بما ينعكس إيجابيا على تخفيض أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسية، وبالتالي إتاحة الخدمات المالية للفقراء.
✓ القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو عنصر أساسي من عناصر الاستقرار المالي.	

المصدر: (صبيرة، 2023، صفحة 58)

2. دور الشمول المالي في تشجيع ريادة الأعمال:

حيث يعمل على ما يلي: (استراتيجية الشمول المالي، 2025)

- ✓ حماية حقوق عملاء البنوك وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي.
- ✓ تشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة من خلال توفير الخدمات المالية وتوفير بنية تحتية شاملة وفعالة.
- ✓ التوسع في نشر الثقافة المالية وزيادة القدرات المالية للمواطنين، الشركات المشروعات وبناء قدرات موظفي البنوك، وواضعي السياسات.
- ✓ توفير وتيسير حول الشركات أو المشروعات على الخدمات المالية والتشجيع على التحول إلى القطاع الرسمي.
- ✓ توفير بيئة داعمة لتحقيق النمو المستدام في القطاع المالي.

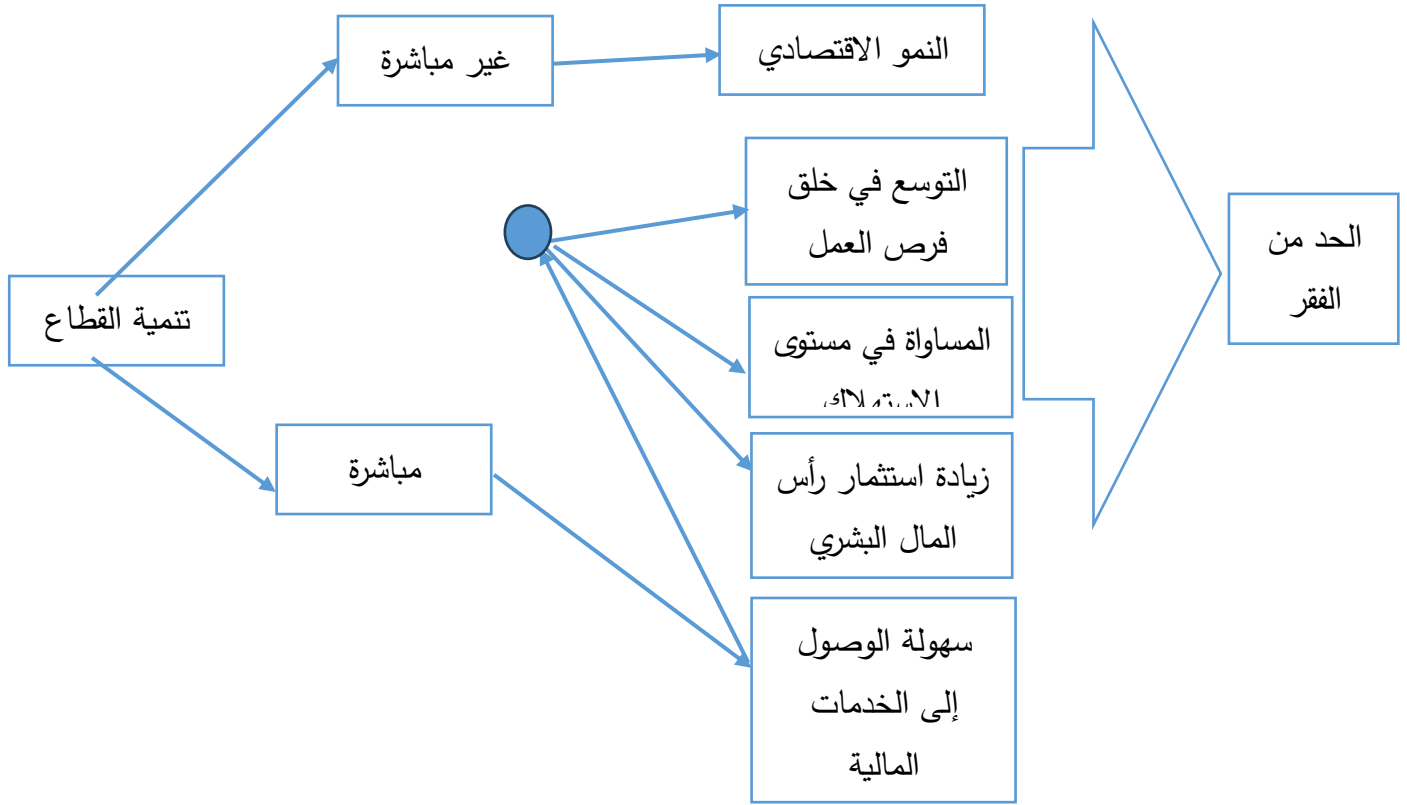
3. دور الشمول المالي في التخفيض من الفقر والبطالة:

يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل وتمكين الفئات المحرومة من الحصول على تمويل يساعدها على تحسين مستويات معيشتها، مما يمكنها على سبيل المثال من الحصول على الأموال اللازمة لاستكمال مراحل التعليم وتأسيس مشروعات تخلق فرص، حيث يعمل على ما يلي: (استراتيجية الشمول المالي، 2025)

- ✓ حماية حقوق عملاء البنوك وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي.
- ✓ تشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة من خلال توفير الخدمات المالية وتوفير بنية تحتية شاملة وفعالة.
- ✓ التوسع في نشر الثقافة المالية وزيادة القدرات المالية للمواطنين، والشركات والمشروعات وبناء قدرات موظفي البنوك، وواضعي السياسات.
- ✓ توفير وتيسير حول الشركات أو المشروعات على الخدمات المالية والتشجيع على التحول إلى القطاع الرسمي.
- ✓ توفير بيئة داعمة لتحقيق النمو المستدام في القطاع المالي.

✓ خفض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، هو يهدف إلى ضمان حصول جميع فئات المجتمع سواء الأسر أو المؤسسات على الخدمات المالية التي يحتاجونها لتحسين حياتهم بغض النظر عن مستوى الدخل. فالفقراء في العالم يعيشون ويعملون حالياً في نطاق ما يعرف بالاقتصاد الغير رسمي، فهم لا يمتلكون حساب ادخار أو بطاقة خصم أو ائتمان، لكنهم يعتمدون على الطرق الغير رسمية لإدارة الأموال، ولذلك يعد فتح حساب المعاملات الخطوة الأولى في سبيل تحقيق الشمول المالي الأوسع، لأنه يسمح للأفراد بحفظ أموالهم، وإرسال واستقبال المدفوعات، كما يمكن أن يكون مدخلا للخدمات المالية الأخرى، ولا سيما الرقمية منها. (بدر الدين و جناد، 2023، صفحة 49)

الشكل (06): دور الشمول المالي في التخفيض من الفقر والبطالة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على (Erlando, Feri Dwi, & Masakazu, 2020)

4. علاقة الشمول المالي في تمكين دور المرأة.

أثبتت الكثير من الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، فمن الصعوبة تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة من الاقتصاد الرسمي، خاصةً وإن كانت تلك الفئة المهمشة هي النساء التي يمثلن نصف السكان في أغلب الدول. ويبدو دور الشمول المالي في دعم المرأة من خلال التالي :

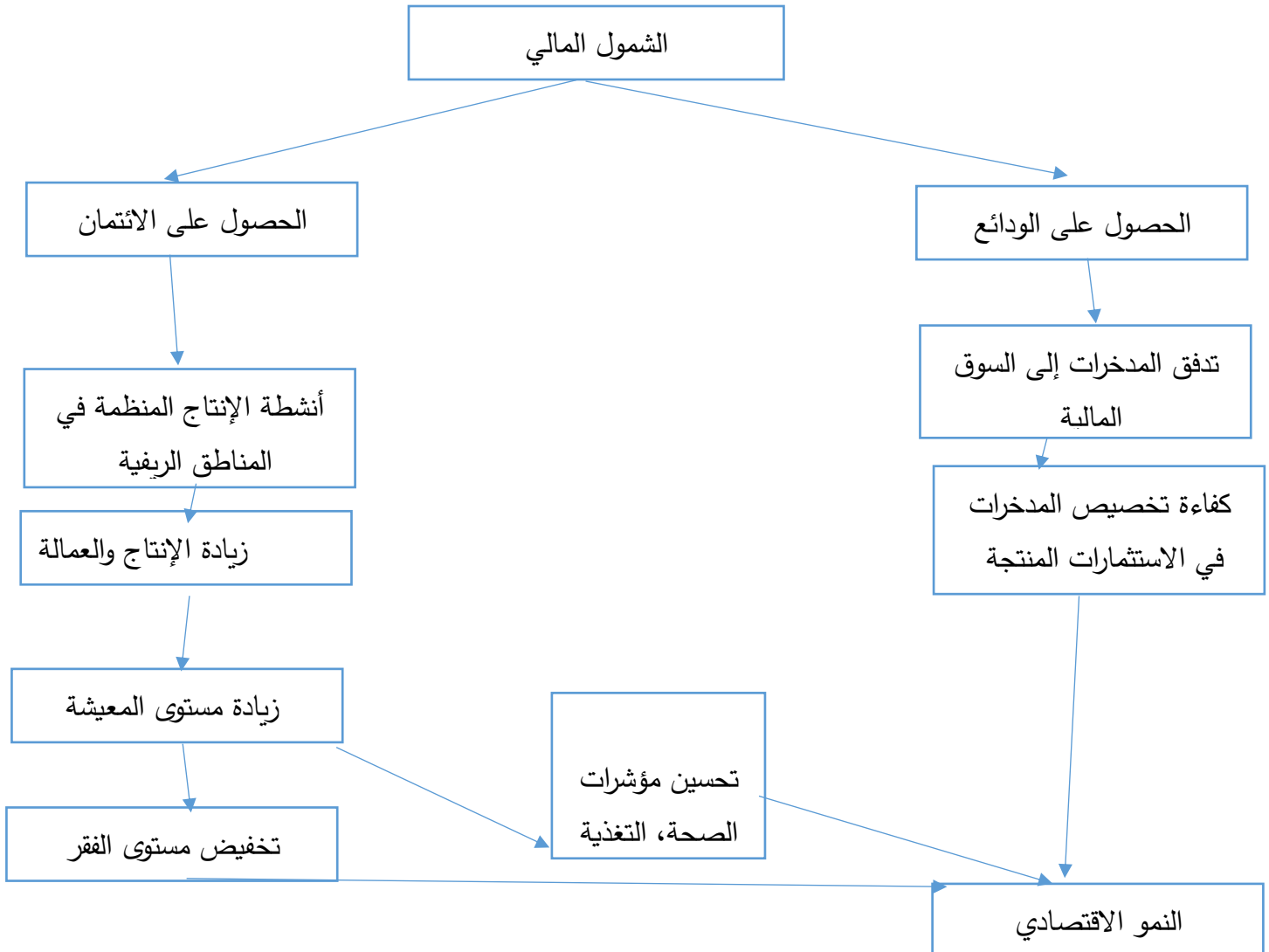
✓ يعتبر دمج المرأة في الاقتصاد الرسمي شيء فعال الأثر على اقتصاد أي دولة فهو يساعد على تيسير حياتهم اليومية، ويتيح لهم الادخار، واقتناء أصول عقارية والقيام باستثمارات منتجة. فتبني إطار مؤسسي فعال يدعم الشمول المالي للمرأة ويعد مؤشراً قوياً وإيجابياً التمييز، لنظرة دول العالم والمنظمات الدولية للدولة المعنية مما يعزز من الثقة في الاقتصاد في الأسواق العالمية. كما أن إتاحة فرص متساوية للرجال والنساء على حد سواء تدعم رائدات الأعمال ويعزز قدرتهن على الابتكار والإنتاجية لتحقيق المزيد من المشاركة الإيجابية .

✓ تعتبر المرأة فرصة كبيرة أمام المؤسسات المالية والبنوك، فالنساء يتحكمن في نسبة كبيرة من الثروات، كما تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر فيما يزيد عن 80 % من القرارات الشرائية الاستهلاكية والسلوك المالي للمرأة من الحرص الشديد في الإنفاق، وكثرة الادخار مما يجعلها من العملاء المفضلين للبنوك والمؤسسات المالية، وعلى المستوى العالمي قامت بعض النساء بالعديد من الأعمال والمشروعات

وصلت إلى 111 مليون مشروع بمعدل متزايد ليصل إلى 163 مليون مشروع في عام 2016 التحالف المصرفي العالمي للمرأة، وتشير الدراسات أن الفئات الأكثر فقراً من النساء هي الأكثر حرصاً على الادخار من خلال الأطر الرسمية) التحالف المصرفي العالمي للمرأة، للشمول المالي ثالث أبعاد أساسية تتمثل في إمكانية الحصول على الخدمات المالية، واستخدامها وجودتها، وبالتالي تساهم القدرة للوصول إلى التمويل في تمكين المرأة، واستطاعتها للإنفاق على القدرات الإنسانية الحيوية. (عوض، 2021، صفحة 835)

يتم تحديد الشمول المالي والذي يفهم عادة على أنه الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية كالتأمين والائتمان، والادخار، كمحرك حاسم للنمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في وصول الشركات والأسر إلى الخدمات المصرفية المختلفة، فضلاً عن ذلك زيادة مستخدمي هذه الخدمات من النساء له تأثير إيجابي قوي على النمو الاقتصادي، كما يساهم الشمول المالي في النمو الاقتصادي من خلال خلق قيمة للأعمال الصغيرة ذات الآثار الإيجابية على مؤشرات التنمية البشرية مثل الصحة والتعليم والحد من عدم المساواة والفقر، ويمكن توضيح العلاقة كالتالي:

الشكل (07): يوضح دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي



المصدر: (Sethi & Debashis , 2018)

أ. الطريقة الأولى: إن الوصول للخدمات المالية بتكلفة منخفضة ومعقولة يقلل من ضعف الفقراء من خلال تحسين مستوى معيشتهم، حيث يذهب المنطق بهذه الطريقة لتبدو القروض منخفضة التكلفة المقدمة إلى الفئات الضعيفة وذات الدخل المنخفض وأنشطة إنتاج منظمة في المناطق الريفية تؤدي إلى زيادة إنتاج المخرجات، وتساهم هذه القيمة المضافة على مستوى الأرض في نمو الناتج القومي والوطني مما يؤدي إلى نمو مرتفع على المستوى الاقتصادي الكلي وهذا يؤدي إلى رفع مستوى معيشة هذه الفئات الضعيفة، من خلال ارتفاع مستويات الدخل لهؤلاء الأشخاص.

ب. الطريقة الثانية: يؤدي الوصول الشامل إلى منتجات الودائع والتأمين من قبل الأشخاص المستبعدين إلى جمع الأموال في السوق المالية، مما يساعد الأشخاص على وضع مدخراتهم في النظام المالي، ومن ثم يضمن السوق المالي التخصيص الفعال لهذه الأموال في مشاريع استثمارية طويلة الأجل، وبهذه الطريقة يؤمن السوق المالي مخاطر السيولة، والتي تحدث بسبب نقص تدفق الأموال إلى السوق ويشجع المزيد من الاستثمار، تؤدي هذه العملية أيضا إلى زيادة الإنتاج والعاملة مما يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل والدخل للفقراء.

ثانيا: آليات الشمول المالي لتعزيز النمو الاقتصادي.

تمثل آليات الشمول المالي وسائل أساسية تهدف إلى توسيع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية، بما يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن بين هذه الآليات ما يلي:

1. الخدمات المالية الرقمية:

إن الشمول المالي يعمل على إتاحة الفرص للادخار والاستثمار كما أنه يسمح بالتخطيط للمستقبل بشكل أفضل وذلك بتوجيه تلك المدخرات نحو الفردية الاستثمارية التي تساعد على تأسيس المشروعات لخلق المزيد من فرص العمل، وبالتالي زيادة مستويات الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي كما يتيح للجميع التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية، فالشمول المالي يعمل على: (فوزية، 2023، صفحة 235)

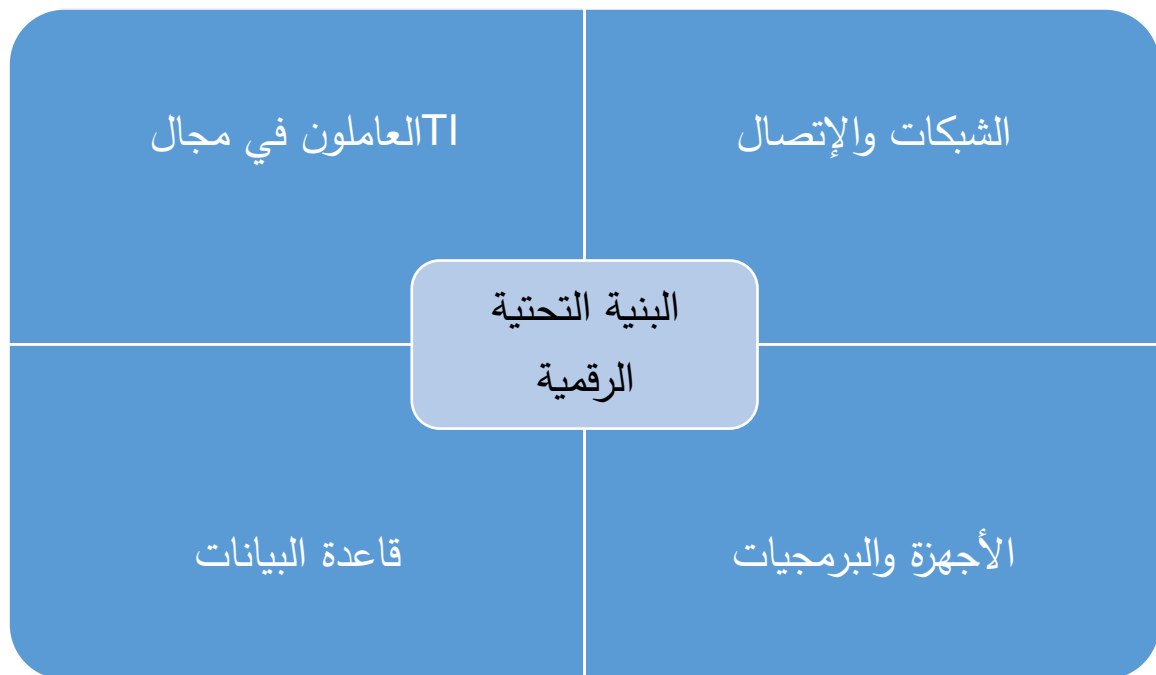
- ✓ المساعدة على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى المعيشة للفقراء، مما يؤدي إلى دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يعمل على زيادة استقرار النظام المالي.
- ✓ التحسين من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات فضلا عن زيادة فعالية السياسة النقدية، وتنوع محافظ الأصول والالتزامات مما يعزز من تنوع المخاطر.
- ✓ يعمل على تطبيق قواعد حماية المستهلك كون معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كاف من الحماية.

✓ يعزز النزاهة المالية والثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل.

2. تحسين البنية التحتية الرقمية.

تعرف البنية التحتية الرقمية على أنها عبارة عن الموارد التكنولوجية المشتركة التي تزود الأرضية لتطبيقات نظام المعلومات في المؤسسة التي تتضمن الاستثمار في الأجهزة والبرمجيات والخدمات. وعليه يمكن اعتبار البنية التحتية الرقمية على أنها مجموعة من الموارد التي تضم كل من قاعدة البيانات، الأجهزة والبرمجيات، الشبكات والاتصال وأخيرا العاملين في مجال تكنولوجيا من أجل تزويد الفرد والمجتمع بالعمولات اللازمة، وخاصة بالنسبة للمنظمة التي تسعى جاهدة من أجل تحسين فعاليتها وتحقيق ميزة تنافسية فعالة وذلك في ظل الاقتصاد الجديد الذي يعتمد على الرقمية وسرعة الأداء والتغير المستمر. يتم توضيح المكونات كالتالي: (غنية، 2023، صفحة 54)

الشكل رقم (08): يوضح مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على (غنية، 2023، صفحة 54)

المطلب الثاني: مزايا وأهمية الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي

في ظل تسارع وتيرة النمو الاقتصادي وتعاضم أهمية تحقيق الاستقرار في عالمنا المعاصر، يبرز الشمول المالي كركيزة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها. إذ أن تمكين الأفراد والشركات، على اختلاف أحجامها ومواقعها، من الوصول إلى الخدمات المالية لم يعد ترفا، بل أصبح ضرورة لدفع عجلة التقدم. فمن خلال دفع الفئات الهشة وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة، يسهم الشمول المالي بفاعلية في تنشيط الاقتصاد، توليد فرص عمل، والحد من التفاوتات الاجتماعية.

أولاً: مزايا الشمول المالي للنمو الاقتصادي.

يلعب الشمول المالي دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث يوفر الأدوات اللازمة لتمكين الأفراد ودفع عجلة الابتكار والاستثمار، مما يساعد الدول على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل، ومن بين مزايا الشمول المالي التي تعزز النمو الاقتصادي ما يلي:

1. زيادة الادخار والاستثمار:

يعتبر تسهيل النفاذ أو الوصول للخدمات المصرفية للأفراد ومن أهمها خدمات الإقراض والايداع من الركائز الأساسية لزيادة مستويات النفاذ للخدمات المالية بشكل عام، ومع الانتشار الواسع للمؤسسات المالية يتمكن الأفراد في المناطق البعيدة والمحرومة من الاستفادة من الخدمات المالية من خلال فتح حسابات للإيداع والإقراض، بالإضافة إلى إمكانية النفاذ لعدد كبير من الخدمات الأخرى مثل خدمات التحويلات الشخصية وأقساط الادخار والدفع الإلكتروني وغيرها من الخدمات المالية . (إيمان ا.، 2021، صفحة 32)

2. جذب الاستثمارات الأجنبية:

يعد الشمول المالي ضرورة مهمة جداً في عمليات جذب الاستثمارات الأجنبية حيث يحفز الأفراد والشركات على الاستثمار كما يساهم الشمول المالي في دعم عجلة و تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد عن طريق تواصل دائم ما بين العملاء والبنوك وتسهيل حصولهم على الأموال بصورة سهلة وسريعة، كما تعبر الاستثمارات الأجنبية داعم قوي للبلد المضيف حيث يوفر كافة الأساليب والتقنيات ونقل الخبرات والكفاءات وآخر التطورات في الاقتصاديات الأخرى، كما تلعب الاستثمارات دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، حيث يساهم في تشغيل الأيدي العاملة وتقليل البطالة ونقل التقنيات الحديثة للبلد المضيف. (محمد و نعمة ، 2021، صفحة 03)

3. تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

على الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تتكون من سبعة عشر هدفاً، إلا أنها لم تتضمن تصريحاً حول علاقتها بالشمول المالي، إلا أن الشمول المالي قد يكون أحد الأدوات لتحقيق معظم هذه الأهداف، ومن هنا فسوف نتناول في هذا المبحث أهم هذه الأهداف في ثلاثة مطالب وذلك على النحو التالي: (مصطفى م.، 2022، صفحة 421)

أ. **القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الصحة الجيدة:** سوف نتعرف على ثلاثة من الأهداف التي يساهم الشمول المالي في تحقيقها وهي القضاء على الفقر والقضاء على الجوع وتعزيز الأمن الاجتماعي وتحقيق الصحة الجيدة.

✓ **القضاء على الفقر:** حيث يعد الشمول المالي من العوامل الرئيسية التي تحد من الفقر المدقع وتعزز الرخاء المشترك، ووصول الأشخاص إلى الخدمات المالية كالائتمان والتأمين والادخار مما يساعدهم

على الاتفاق على التعليم والصحة مواجهة الطوارئ غير المتوقعة، وتحسين توعية حياتهم عموماً، ولذلك أصبح الشمول المالي هدفاً عالمياً.

✓ **الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي:** حيث أن الشمول المالي يساعد المزارعين على تعزيز الوصول إلى خدمات التأمين التي تمثل أهمية كبيرة لهم خاصة في البلدان النامية، من أجل مواجهة المخاطر المفاجئة كالجفاف والفيضانات، وتمكنهم من ادخار أرباحهم.

✓ **تحقيق الصحة الجيدة والرفاهية:** حيث أن الشمول المالي من الممكن أن يساهم في تحسين مستوى الصحة، وذلك من خلال خدمة الادخار التي تمكن الأفراد من إدارة نفقاتهم الطبية سواء المخطط بها أو غير المخطط لها، حيث أن الرعاية الحية قد تكون أحد الأسباب الرئيسية في جعل الأشخاص في دوامة الفقر خاصة في الدول النامية، جراء المدفوعات النقدية على الرعاية الصحية التي تلتهم كل دخولهم.

ب. تعزيز جودة التعليم والمساواة بين الجنسين وتوفير العمل اللائق.

✓ **تعزيز جودة التعليم.** يقوم التعليم بدور أساسي في تمكين الناس من التمتع بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الصحة، والعكس صحيح ومع ذلك لا يزال الأطفال والشباب والمراهقات مبعدون عن مقاعد الدراسة ومحرومون من حقوقهم ويعد الاستثمار في التعليم، خطوة تمكن الشباب والفتيات من اتباع أنماط عيش سليمة وآمنة، ومن الحصول على عمل لائق بعد الدراسة.

✓ **تعزيز المساواة بين الجنسين:** حيث يعد سد الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي أحد العوامل المساعدة في النمو الاقتصادي والحد من عدم المساواة وتطور الأعمال والاندماج الاجتماعي، حيث يساعد الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية واستخدامها على تعزيز مساهمة النساء والشركات التي تقودها النساء في النمو، وتجانس الاستهلاك، وخفض المخاطر المالية والتكاليف، وتوفير الأمن، وزيادة معدلات الادخار والاستثمار، وخلق فرص تجارية جديدة.

✓ **العمل اللائق والنمو الاقتصادي:** حيث يساهم الشمول المالي في تعزيز قدرة الجهاز المصرفي الرسمي على الربط بين المدخرين والمستثمرين، وبدون هذا الربط قم يتم استثمار المدخرات غير المصرفية من قبل المدخرين أنفسهم في الأصول التي تحقق عوائد منخفضة، مما يقلل فرص النمو الاقتصادي، فهو يعمل على تجميع المدخرات واستثمارها في القطاعات التي يمكن أن تحقق معدلات عائد أعلى بسبب وفورات الحجم واستخدام تكنولوجيا أفضل.

ثانياً: أهمية الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.

ساهم الشمول المالي في النمو الاقتصادي في اشتراك جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتبرز أهميته في النقاط التالية:

1. تحفيز ريادة الأعمال وخلق فرص العمل:

تمكين رواد الأعمال من الحصول على قروض صغيرة ومنتجات مالية ميسرة يساعد على الاطلاق مشاريع جديدة وتوسيع القائم منها كما يؤدي إلى نمو المشاريع إلى خلق فرص عمل مما يقلل من معدلات البطالة ويدعم القوة الشرائية في المجتمع.

2. الحد من الفقر وعدم المساواة:

يساعد إدماج الفئات المهمشة ماليًا في تحسين دخلها عبر تمويل مشاريع ويقلل من الاعتماد على القروض غير الرسمية مما يحمي ان اسر من الاستغلال المالي.

3. تعزيز القوة الاقتصادية:

انتشار الخدمات المالية الرقمية مثل المحافظة الالكترونية والتحويلات عبر الهاتف يخفض تكاليف المعاملات ويزيد كفاءته تدفق الأموال كما يدعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي مما يعزز الشفافية.

4. تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي:

توسيع قاعدة العملاء في القطاع المالي يزيد من تنوع مصادر الظهور للمؤسسة المالية مما يقلل الأزمات.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لعلاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية خلال (2014-2023)

تُعتبر العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من المحاور الأساسية في البحث الاقتصادي، لا سيما في بلدان مثل جمهورية مصر العربية التي تسعى جاهدة لتحقيق التنمية. ببساطة، يعني الشمول المالي أن تكون الخدمات المالية المختلفة - كالادخار، القروض، التأمين، ووسائل الدفع - في متناول الجميع، بما في ذلك الفئات التي لم تكن تستفيد منها من قبل. إن توفير هذه الخدمات يمكن الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة من إدارة أموالهم بفاعلية أكبر، والاستثمار في مشاريع تُدرّ دخلاً، مما يسهم بشكل مباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة.

لقد شهدت جمهورية مصر العربية بين عامي 2014 و2023 تحولات اقتصادية وهيكلية عميقة، تضمنت إصلاحات جوهرية في القطاع المالي والمصرفي. كان الهدف من هذه الإصلاحات هو تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو. في هذا السياق، ازداد اهتمام الحكومة المصرية والمؤسسات المالية بتعزيز الشمول المالي، وذلك لإدراكهم التام لدوره الحيوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعمق في فهم طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية خلال هذه الفترة. سنحلل المؤشرات الأساسية للشمول المالي، مثل مدى انتشار الحسابات البنكية، وتزايد استخدام المدفوعات الرقمية، وسهولة حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على القروض. كما سنعرف مدى تأثير هذه المؤشرات على عوامل النمو الاقتصادي الرئيسية، كإجمالي الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات النمو.

المطلب الأول: تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي خلال الفترة 2014 إلى 2023 في جمهورية مصر العربية.

شهدت جمهورية مصر العربية خلال العقد الأخير (2014-2024) تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، كان للشمول المالي فيها دور محوري كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. يمثل الشمول المالي عملية تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية بأسعار معقولة ومناسبة لاحتياجاتهم، بما في ذلك الحسابات المصرفية، المدفوعات الرقمية، الائتمان، التأمين، والادخار.

تكتسب دراسة تطورات الشمول المالي في جمهورية مصر العربية خلال هذه الفترة أهمية خاصة نظراً للجهود المكثفة التي بذلتها الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري بالتعاون مع مختلف المؤسسات المالية وغير المالية، بهدف توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية وتقليل نسبة المستبعدين ماليًا. لقد كانت

السنوات العشر الماضية فترة حافلة بالاستراتيجيات والمبادرات التي استهدفت فئات مجتمعية مختلفة، بما في ذلك الشباب، النساء، أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وسكان المناطق الريفية والمحرومة.

أولاً: تحليل مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية

شهدت جمهورية مصر العربية تحولاً كبيراً وملحوظاً في مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية خلال القرن الماضي، مدفوعة باستراتيجية وطنية واضحة ورؤية حكومية لتعزيز الشمول المالي.

1. تطور أجهزة الصراف الآلي (لكل 100.000 بالغ):

يوضح الجدول رقم (04) تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (لكل 100.000 بالغ) في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (2014-2023)، حيث نلاحظ إرتفاع مستمر في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ من عام 2014 حتى عام 2019، وهذا يشير إلى توسع في البنية التحتية المصرفية والوصول إلى الخدمات المالية، ثم نلاحظ الاستمرار في الزيادة خاصة في السنوات الأخيرة خاصة بين عامي 2020 و2021، حيث شهدت قفزة كبيرة من 22.06 إلى 27.56، وهذا قد يعكس جهوداً حكومية أو مصرفية مكثفة لتعزيز الشمول المالي وارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي إلى زيادة في استخدام الخدمات المصرفية الرقمية وتوفر نقاط السحب والإيداع.

الجدول رقم (05): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (لكل 100.000 بالغ) للفترة 2014-2021

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العدد	12.06	13.7	15.69	17.71	18.72	20.07	22.06	27.56

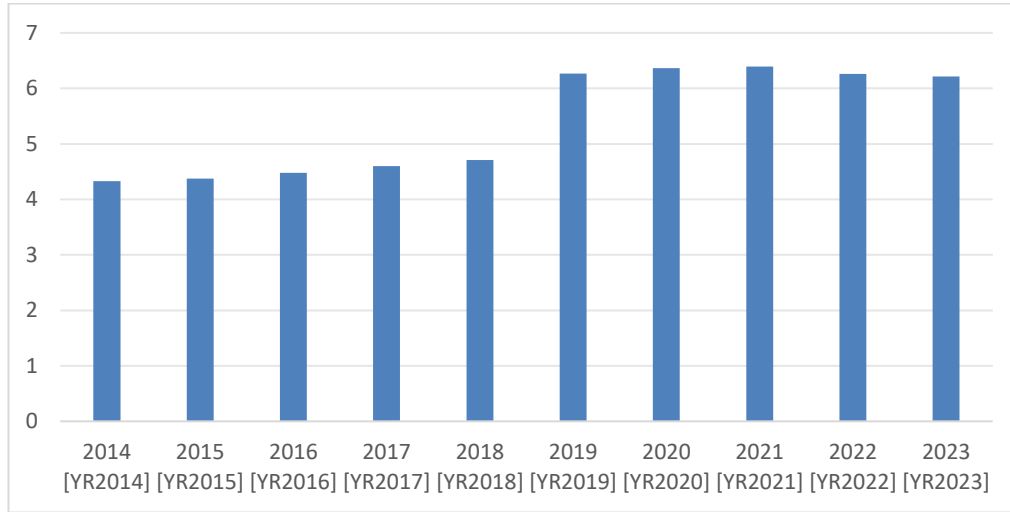
المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators> تم الاطلاع عليه 23/04/2025

2. تطور عدد الفروع في البنوك التجارية (لكل 100.000 بالغ):

يوضح الشكل رقم (09) تطور عدد الفروع من البنوك (لكل 100.000 بالغ) في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014-2023) حيث نلاحظ ثبات نسبي في الفترة الأولى من 2014 إلى 2018 واستقرار نسبي في عدد فروع البنوك التجارية حيث تراوح العدد حول 3.1 إلى 4 فرع. هذا يشير إلى أن التوسع في الشبكة كان بطيئاً خلال هذه السنوات. بينما نلاحظ قفزة كبيرة في عام 2019، حيث ارتفع عدد الفروع بشكل كبير من حوالي 4.8 في 2018 إلى حوالي 6.1 في 2019. هذه القفزة ترجع إلى سياسات بنكية جديدة وارتفاع في النمو الاقتصادي، أو قد تعود أيضاً إلى اندماج واستحواذ بعض البنوك، وبعد القفزة في 2019، استقر عدد الفروع عند مستوى أعلى، حيث تتراوح بين 6.4 و6.1 فرع (لكل 100.000 بالغ) عام 2023،

هذا يشير إلى أن مستوى الوصول إلى الخدمات المصرفية قد تحسن بشكل كبير واستقر عند هذا المستوى، ثم نلاحظ انخفاض طفيف في السنوات الأخيرة حيث كانت 6.3 في 2021، و6.2 في 2022، و6.1 في 2023 على الرغم من هذا التراجع إلا أنه يشير إلى تشبع السوق وإعادة هيكلة الفروع.

الشكل رقم (09): تطور عدد الفروع (لكل 100.000 بالغ)



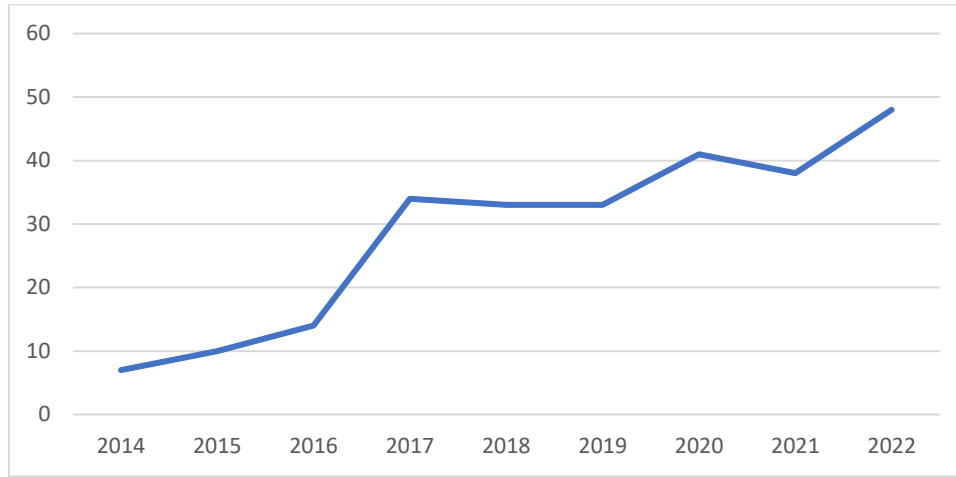
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

تم الاطلاع عليه 2025/05/23

3. مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص):

الشكل رقم (10) يوضح مستخدمو الإنترنت لكل (مليون شخص) في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014-2023) حيث نلاحظ نمو طرديا في أعداد المستخدمين، حيث بدأت النسبة من حوالي 7 ملايين شخص في عام 2014، وشهدت الفترة بين 2016 و2017 قفزة نوعية حادة من حوالي 14 مليون إلى ما يقارب 34 مليون مستخدم، مما يعكس توسعا كبيرا في البنية التحتية للإنترنت وزيادة في تبني التقنيات الرقمية. حافظت الأرقام على استقرار نسبي بين 2017 و2019، لتشهد تسارعا جديدا من عام 2020، متجاوزة 40 مليون مستخدم. هذا المسار التصاعدي يؤكد الجهود المبذولة في مصر لزيادة الشمول الرقمي، وتنامي الاعتماد على الإنترنت في الحياة اليومية، سواءا للأغراض الشخصية أو التجارية، مدفوعا بانتشار الهواتف الذكية وتوفير خدمات الإنترنت بأسعار معقولة.

الشكل رقم (10): مستخدمو الإنترنت لكل (مليون شخص).



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>، تم الاطلاع عليه 27/05/2025

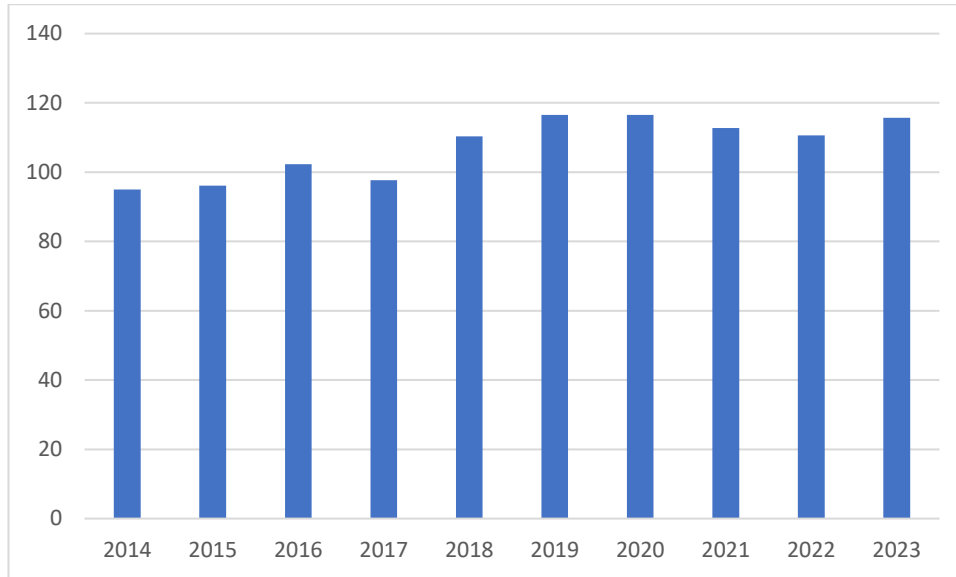
ثانيا: تحليل بعد مؤشر استخدام الخدمات المالية

لقد أحرزت جمهورية مصر العربية تقدما ملحوظا في مؤشرات الشمول المالي في السنوات الأخيرة، مما يعكس الجهود الحكومية والبنك المركزي لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية.

1. تطور عدد المقترضين (لكل 1000 بالغ).

يوضح الشكل رقم (11) تطور عدد المقترضين (لكل 1000 بالغ) في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014-2023) حيث نلاحظ نمواً عاماً في هذا المؤشر على مدار العقد. ففي عام 2014، كان هناك حوالي 95 مقترضاً لكل 1000 بالغ. استمر العدد في الارتفاع تدريجياً ليصل إلى حوالي 100 في عام 2016، ثم شهد إنخفاضاً طفيفاً في عام 2017 ليصل إلى حوالي 97.5 مقترض. بعد ذلك، العدد استمر في الارتفاع بشكل مطرد، متجاوزاً 110 مقترضين في عام 2018، ووصل إلى حوالي 115 مقترضاً في عامي 2019 و2020. على الرغم من انخفاض طفيف في عام 2021 إلى حوالي 112، إلا أن العدد استعاد مساره التصاعدي في 2022 و2023، ليقترّب من 115 مقترضاً لكل 1000 بالغ. هذا الاتجاه التصاعدي يشير إلى زيادة في الشمول المالي وقدرة الأفراد على الوصول إلى الائتمان المصرفي، مما يعكس تطوراً في القطاع المصرفي وزيادة في احتياجات الأفراد أو قدرتهم على الاقتراض.

الشكل رقم (11): تطور عدد المقترضين (لكل 1000 بالغ)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: <https://databank.worldbank.org/source/world-development> indicators ، تم الاطلاع عليه 27/05/2025

2. تطور عدد المودعين (لكل 1000 بالغ).

يوضح الجدول رقم (05) تطور عدد المودعين (لكل 1000 بالغ) في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014-2023)، حيث نلاحظ ارتفاع عدد المودعين على مدار الفترة، مما يشير إلى تحسن في الشمول المالي وزيادة في استخدام الخدمات المصرفية الأساسية، وظهور ذروة غير متوقعة في 2020 هي القفزة الكبيرة في عدد المودعين في عام 2020 (452.0) وهذا قد يكون راجع إلى تأثير جائحة كوفيد-19 التي قد تدفعهم للاحتفاظ بالأموال في البنوك بدلا من النقد السائل كإجراء احترازي، ومن خلال مبادرات تحفيزية من خلال البنك المركزي، و تم نلاحظ بداية تراجع في سنة 2021 التي شهدت انخفاض استأنف المؤشر نموه في 2022 و 2023 وان كان لم يصل إلى مستوى 2020 حتى عام 2023 وهذا قد يشير إلى استمرار الجهود لزيادة الشمول المالي وتشجيع الإيداع المصرفي.

الجدول رقم (06): تطور عدد المودعين (لكل 1000 بالغ) للفترة 2014-2023

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
العدد	337.61	347.6	358.8	360.5	369.8	388.5	452.0	363.5	378.3	392.4

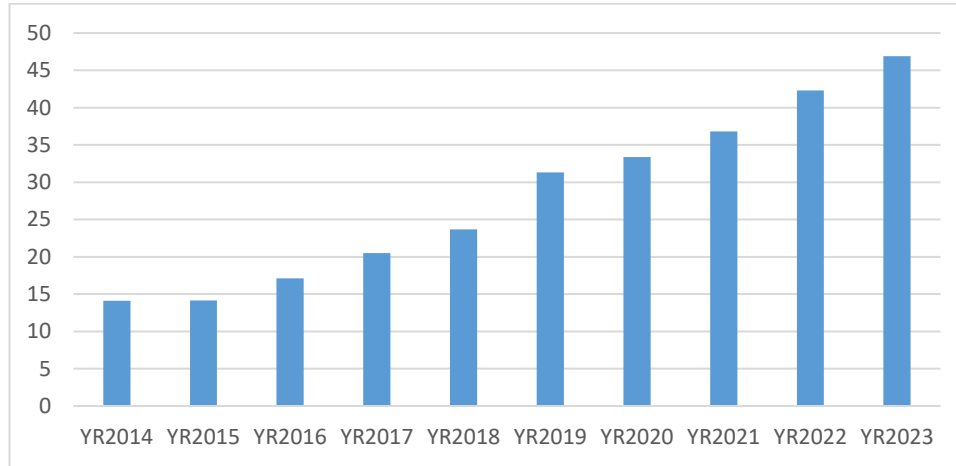
المصدر: من إعداد الطالبة: <https://databank.worldbank.org/source/world-development> indicators ، تم الاطلاع عليه 27/05/2025

3. نسبة المواطنين 15 سنة فأكثر الذين يمتلكون ويستخدمون حساب المعاملات:

الشكل رقم (12) يوضح نسبة المواطنين 15 سنة فأكثر الذين يمتلكون ويستخدمون حسابات المعاملات في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014-2024)، حيث نلاحظ نموا تصاعديا مستمرا في هذا النسبة من حوالي 14% عام 2014، وشهدت ارتفاعا تدريجيا ليصل مايقارب 27% في عام 2016، ثم استمرت في

الزيادة العشر سنوات الممثلة. بدأت النسبة من حوالي 13% في عام 2014، وشهدت ارتفاعاً تدريجياً ليصل إلى ما يقرب من 16% في عام 2016، ثم استمرت في الزيادة لتصل إلى حوالي 21% في عام 2017. استمر هذا النمو بوتيرة ملحوظة، حيث تجاوزت النسبة 33% في عام 2019، وواصلت الارتفاع لتصل إلى ما يقارب 64% في عام 2022. وتشير التوقعات أو البيانات حتى عام 2023 إلى أن النسبة قد وصلت إلى ما يزيد عن 42%. هذا التطور يعكس جهوداً كبيرة في تعزيز الشمول المالي في مصر، سواء من خلال السياسات الحكومية، أو التوسع في الخدمات المصرفية والرقمية، أو زيادة الوعي بأهمية استخدام الحسابات المالية للمعاملات اليومية، مما يساهم في دمج المزيد من الأفراد في النظام المالي الرسمي.

الشكل رقم (12): نسبة المواطنين 15 سنة فأكثر الذين يمتلكون ويستخدمون حساب المعاملات



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على تقرير البنك المصري.

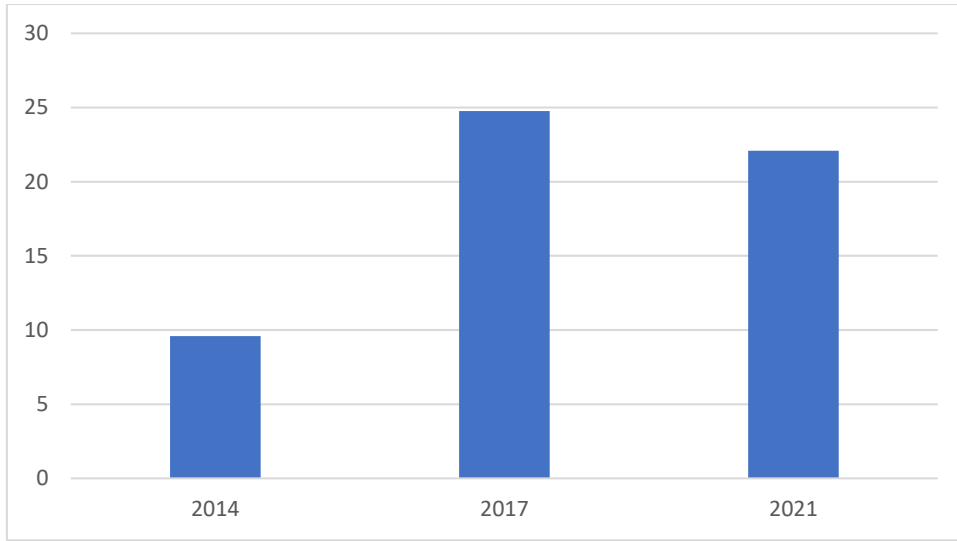
ثالثاً: تطور مؤشرات بعد جودة الخدمات المالية

شهدت مؤشرات بعد جودة الخدمات المالية تطوراً كبيراً، خاصة عام 2000 مدفوعة بالتقدم التكنولوجي الهائل، وتزايد حدة المنافسة، وتغير توقعات العملاء.

1. نسبة المواطنين الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر ويمتلكون بطاقة خصم:

الشكل رقم (13) يوضح نسبة المواطنين في جمهورية مصر العربية الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر ويمتلكون بطاقة خصم (debit card) لثلاث سنوات محددة: 2014، 2017، و2021. في عام 2014، كانت نسبة ملكية بطاقات الخصم حوالي 10% بين السكان المؤهلين. شهد عام 2017 قفزة ملحوظة، حيث إرتفعت النسبة بشكل كبير لتصل إلى حوالي 25%، مما يشير إلى توسع سريع في الخدمات المصرفية وانتشار استخدام البطاقات الإلكترونية خلال هذه الفترة. ومع ذلك، في عام 2021، سجلت النسبة إنخفاضاً طفيفاً لتصل إلى ما يقرب من 22%. هذا الانخفاض قد يعكس عوامل متعددة، مثل تحول المستهلكين إلى وسائل دفع رقمية أخرى (مثل محافظ الهاتف المحمول)، أو قد يكون جزءاً من تقلبات طبيعية في البيانات، أو حتى تأثيرات اقتصادية. بشكل عام، يظهر تقدماً في الشمول المالي في جمهورية مصر العربية من خلال انتشار بطاقات الخصم، على الرغم من وجود بعض التراجعات في السنوات الأخيرة المعروضة.

الشكل رقم (13): نسبة المواطنين الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر ويمتلكون بطاقة خصم.



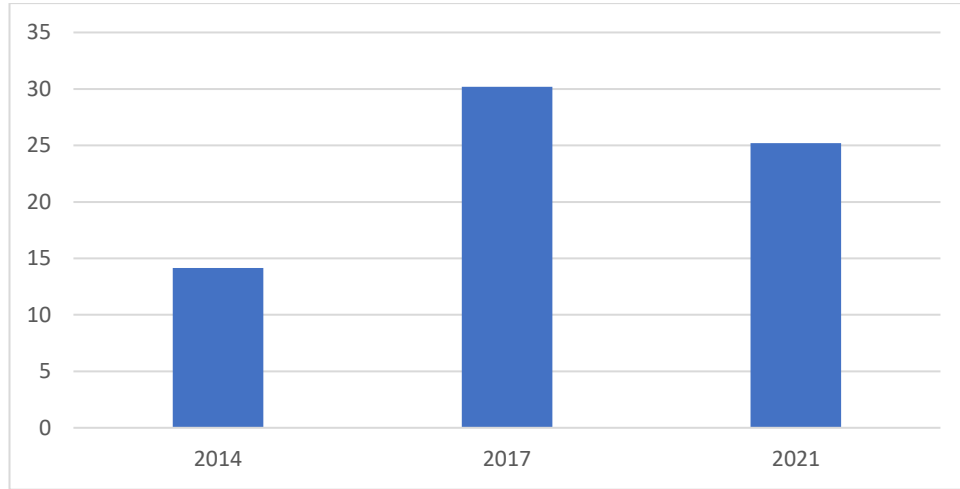
المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على

<https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion> تم الاطلاع عليه 28/05/2025

2. نسبة امتلاك بطاقة خصم أو بطاقة ائتمان، ذكور (النسبة المئوية للأعمار 15 سنة فأكثر):

يوضح الشكل رقم (14) نسبة امتلاك بطاقة خصم أو بطاقة ائتمان، ذكور (النسبة المئوية للأعمار 15 سنة فأكثر) في جمهورية مصر العربية، في 2011، 2017، 2021، حيث نلاحظ سنة 2014، كانت نسبة الذكور الذين يمتلكون أيًا من البطاقتين حوالي 14%. شهد عام 2017 قفزة ملحوظة، حيث ارتفعت النسبة بشكل كبير لتصل إلى حوالي 30%، مما يشير إلى توسع كبير في الشمول المالي واستخدام الأدوات المصرفية الرقمية بين الذكور خلال هذه الفترة. ومع ذلك، في عام 2021، سجلت النسبة تراجعًا لتصل إلى حوالي 25%. هذا الانخفاض قد يعكس تحولات في تفضيلات الدفع، مثل زيادة استخدام محافظ الهاتف المحمول أو طرق الدفع الأخرى، أو قد يكون جزءًا من تقلبات في البيانات، أو حتى تأثيرات اقتصادية محددة. بشكل عام، يُظهر الرسم تقدمًا في امتلاك الذكور للبطاقات المصرفية، مع وجود تراجع طفيف في السنوات الأخيرة المعروضة بعد فترة نمو سريعة.

الشكل رقم (14): نسبة امتلاك بطاقة خصم أو بطاقة ائتمان، ذكور (النسبة المئوية للأعمار 15 سنة فأكثر)



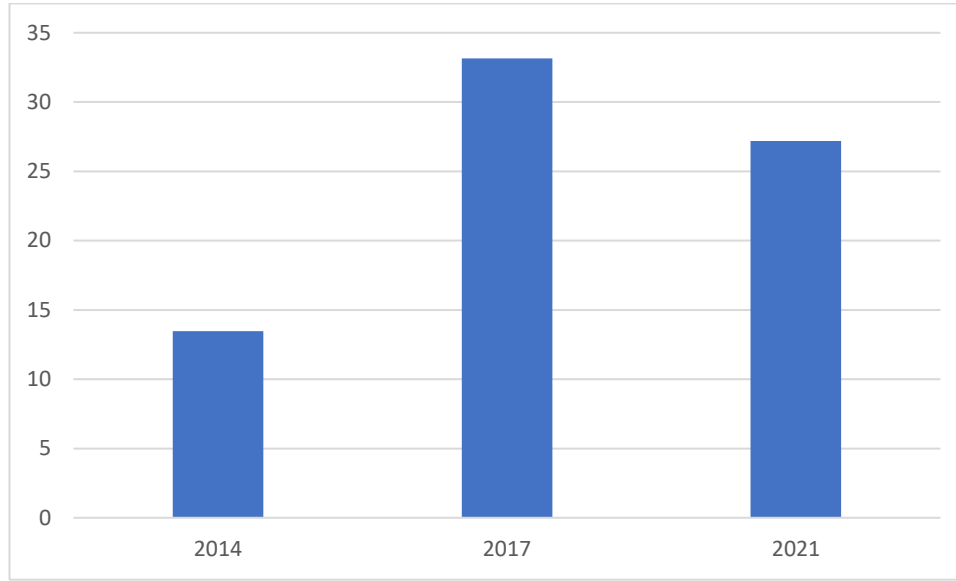
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على

تم الاطلاع عليه 29/05/2025 <https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion>

3. نسبة امتلاك بطاقة خصم وبطاقة ائتمان أكبر سنا (النسبة المئوية لأكثر من 25 عاما فأكثر)

يوضح الشكل رقم (15) نسبة امتلاك بطاقة خصم وبطاقة ائتمان أكبر سنا (النسبة المئوية لأكثر من 25 عام فأكثر) في جمهورية مصر العربية في 2014، 2017، 2021، حيث نلاحظ في عام 2014، كانت نسبة ملكية البطاقات بين هذه الفئة العمرية حوالي 13%. شهد عام 2017 قفزة كبيرة في هذه النسبة، حيث ارتفعت بشكل ملحوظ لتصل إلى حوالي 32%، مما يشير إلى توسع سريع في الشمول المالي واستخدام الأدوات المصرفية الرقمية بين الشريحة العمرية الأكبر سناً. ومع ذلك، في عام 2021، سجلت النسبة تراجعاً لتصل إلى حوالي 26%. هذا الانخفاض قد يرجع إلى عدة عوامل، مثل تحول بعض الأفراد إلى وسائل دفع رقمية أخرى غير البطاقات التقليدية (مثل محافظ الهاتف المحمول)، أو قد يكون جزءاً من تقلبات في بيانات المسح، أو حتى تأثراً بعوامل اقتصادية معينة. بشكل عام، يُظهر الرسم تقدماً في امتلاك الفئة العمرية 25+ للبطاقات المصرفية، مع وجود تراجع طفيف في السنوات الأخيرة المعروضة بعد فترة من النمو السريع.

الشكل رقم (15): نسبة امتلاك بطاقة خصم وبطاقة ائتمان أكبر سنا (النسبة المئوية لأكثر من 25 عاما فأكثر)

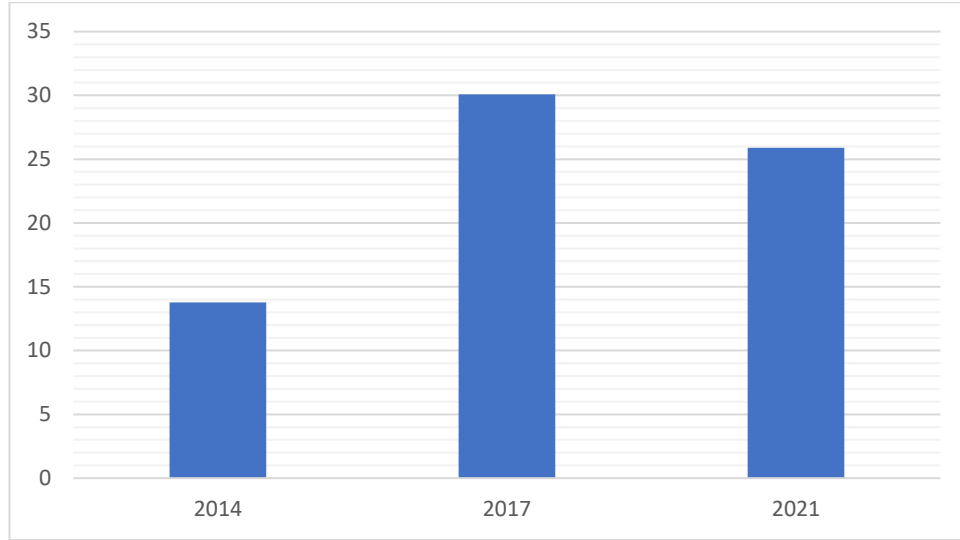


المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على <https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion> تم الاطلاع عليه 29/05/2025

4. نسبة امتلاك بطاقة خصم، دخل، أغنى 60 (النسبة المئوية للأعمار 15 سنة فأكثر):

يوضح الشكل رقم (16) نسبة امتلاك بطاقة خصم، الدخل، أغنى 60% (النسبة المئوية للأعمار 15 سنة فأكثر) في جمهورية مصر العربية لسنوات 2014، 2017، 2021. حيث نلاحظ زيادة في سنة 2014 كانت النسبة منخفضة نسبيا، حوالي 14% وهذا يشير إلى أنه كانت نسبة قليلة من السكان في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر (من ضمن أغنى 60% أو ذوي الدخل العالي) تمتلك بطاقة خصم أو كانت ضمن الفئات المستهدفة، وفي سنة 2017 حدثت قفزة كبيرة وملحوظة في النسبة لتصل إلى ما يقارب 30%. هذه الزيادة تقترب من الذروة، مما يدل على تطور كبير في الشمول المالي أو زيادة في استخدام بطاقات الخصم بين هذه الفئة من السكان. هذا قد يكون نتيجة لمبادرات حكومية لتعزيز الشمول المالي أو نمو اقتصادي أدى إلى زيادة الدخل أو حتى تغيرات في السلوك الاستهلاكي والمالي للأفراد. وفي سنة 2021 شهدت النسبة انخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2017، لتصل إلى حوالي 25% وهذا يشير إلى بعض التحديات التي واجهتها مصر في هاته الفترة وأبرز ذلك تداعيات أزمة كوفيد19، وضغوط تضخمية وتباطؤ في النمو الاقتصادي مما أثر على الدخل والانفاق.

الشكل رقم (16): نسبة امتلاك بطاقة خصم، الدخل، أغنى 60% (النسبة المئوية للأعمار 15 سنة فأكثر)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على <https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P>

المطلب الثاني: تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014 إلى 2023)

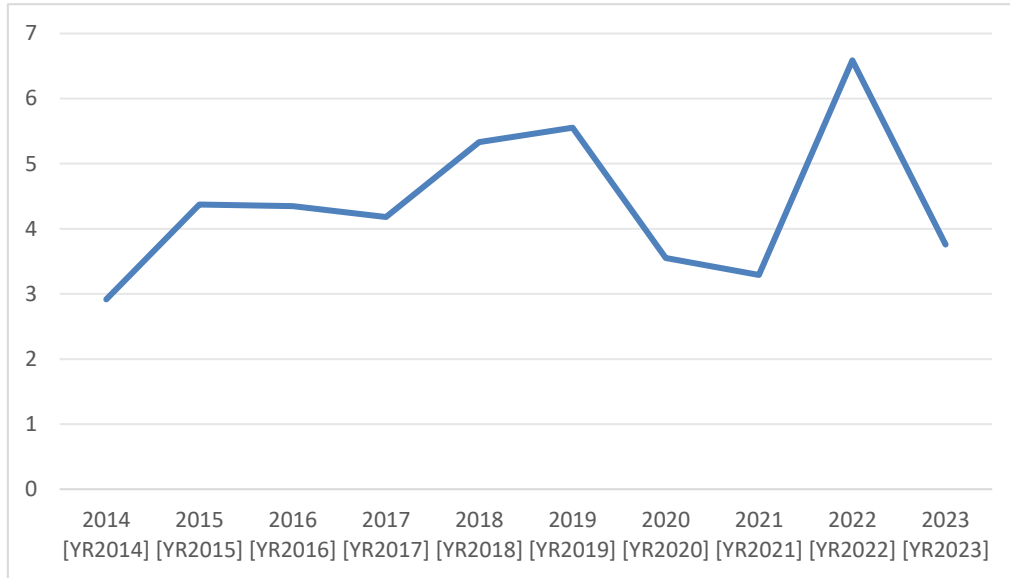
يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الغايات التي تسعى إليها جميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية. فهو يمثل المحرك الأساسي لتحسين مستويات المعيشة، وتوفير فرص العمل، وزيادة رفاهية المجتمع بشكل عام. ويتطلب تحقيق النمو الاقتصادي الاعتماد على مجموعة من المؤشرات فمن خلال هذه المؤشرات يمكننا تتبع مسار الاقتصاد، وتحديد نقاط القوة والضعف، ورسم خريطة نحو تحقيق مستقبل اقتصادي أكثر ازدهارا.

أولاً: تطور مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي

حيث يعتبر أحد أهم المؤشرات الاقتصادي وأكثرها انتشارا لقياس حجم ومدى فعالية الاقتصاد لبلد ما. يوضح الرسم البياني (17) النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014-2023) حيث نلاحظ نمو طردي من 2014 إلى سنة 2016 حيث في سنة 2014 بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في مصر حوالي 3% كما شهدت ارتفاع ملحوظ، حيث وصل 4.5% في عام 2015، وحافظ على هذا المستوى في عام 2016 وهذا راجع إلى التوسع الاقتصادي المستقر والايجابي، بينما في سنة 2017 ظل النمو عند مستوى 4.5% وفي عام 2018، شهدنا زيادة أخرى حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 5% بلغ النمو ذروته في هذه الفترة في عام 2019 بنحو 5.5% وهذا يشير إلى فترة من الأداء الاقتصادي القوي، بينما في الفترة (2020-2021) حيث نلاحظ انخفاض بشكل ملحوظ بين عامي 2019 و 2020، حيث انخفض من حوالي 5.5% إلى حوالي 3.5% ومن المرجح أن يتبع هذا الانخفاض الحاد إلى التأثير الاقتصادي العالمي لجائحة كورونا التي أثرت على معظم اقتصاديات العالم، وفي عام 2021 ظل النمو ثابتا نسبيا، حيث يدور حول 3.5%، مما يشير إلى استمرار فترة التعافي أو الركود بعد الصدمة الدولية. وفي سنة 2022 شهدت مصر انتعاشا ملحوظا في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى

أعلى مستوى له على الرسم البياني، بينما في سنوات الأخيرة نلاحظ انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى الضغوط التضخمية والتعديلات الاقتصادية الداخلية.

الشكل (17): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2014-2023



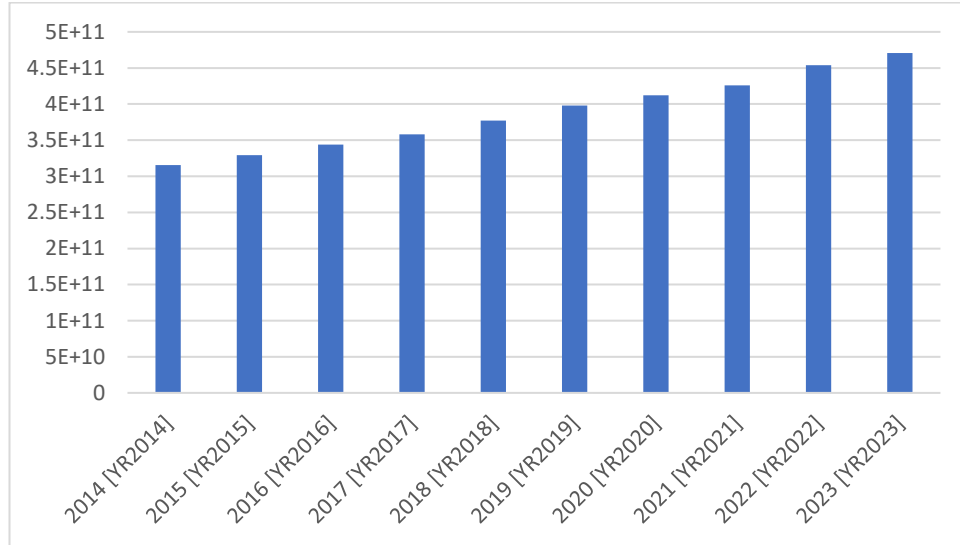
المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على [World Development Indicators | DataBank](https://data.worldbank.org/).

تم الاطلاع عليه 30/05/2025

ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي (الدولار الأمريكي الثابت لعام 2015)

الشكل رقم (18) يوضح الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2015) في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2014 إلى 2023 حيث نلاحظ ارتفاع مستمر في الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ في سنة 2014 بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3.100000000000 دولار أمريكي وهذا هو مستوى بداية التطور، وفي سنة 2015 نلاحظ زيادة واضحة في الناتج المحلي الإجمالي ليصل حوالي 3.300000000000 تشير هذه الزيادة إلى بدء فترة نمو اقتصادي إيجابي، وفي سنة 2016 استمر النمو ليصل إلى حوالي 3.700000000000 دولار في هذه الفترة، يبدو النمو ثابتا وبخطوات تصاعدية منتظمة، مما يشير إلى استقرار مبدئي في المسار الاقتصادي، وفي الفترة من 2017 إلى 2019 نلاحظ نمو مستمر، ولكنه يبدو أبطأ نسبيا مقارنة بالقفزات الكبيرة التي ستحصل لاحقا، الزيادات السنوية في هذه الفترة تشير إلى نمو عضوي وثابت، يعكس استثمارات طويلة الأجل وتحسينات هيكلية، وفي سنة 2020 ألا وهي تحدي جائحة والتعافي منها حيث نلاحظ رغم التحديات الاقتصادية العالمية الكبرى التي فرضتها جائحة كورونا لاحظنا استمرار الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى مرونة الاقتصاد وفعالية الإجراءات الحكومية لمواجهة تأثير الجائحة. وفي سنة 2021 إلى غاية 2023 تسارع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى زيادة الطلب المحلي وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

الشكل (18): يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي (الدولار الأمريكي الثابت لعام 2015).



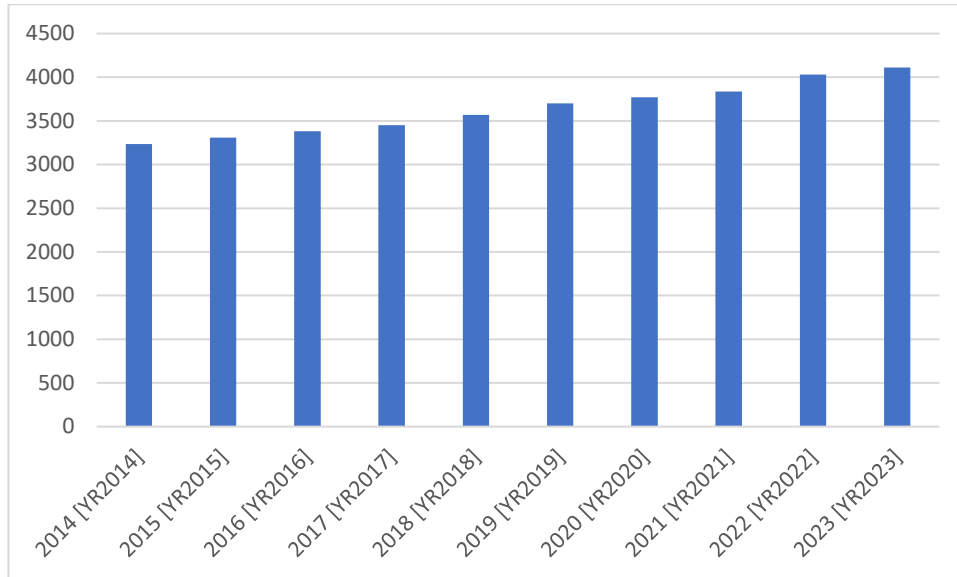
المصدر: من اعداد الطالبه اعتمادا على [World Development Indicators | DataBank](https://data.worldbank.org/)

تم الاطلاع 30/05/2025.

ثالثا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الدولار الأمريكي الثابت لعام 2015)

الشكل رقم (19) يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الدولار الأمريكي الثابت لعام 2015) حيث نلاحظ ارتفاع مستمر في الناتج المحلي الإجمالي يبدأ من 3100 دولار وهي نقطة البداية المقارنة وتعكس الوضع الاقتصادي في بداية الفترة، في سنة 2015 ارتفع الناتج بمقدار 100 دولار ومن ثم حافظ على وتيرة نمو مماثلة لسنوات القادمة، وفي سنة 2019 نلاحظ ارتفاع أيضا حيث بلغ حوالي 4000 دولار بالرغم من التعرض إلى أزمة كورونا التي شهدتها العالم وهذا راجع إلى مرونة الاقتصاد أو نجاح السياسات في احتواء التداعيات الاقتصادية، وفي سنة 2020 إلى غاية 2023 نلاحظ استمرارية ارتفاع مما يدل على انتعاش قوي أو زخم اقتصادي.

الشكل (19): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي الثابت لسنة 2015)



المصدر: من إعداد الطالبة، تم الاطلاع عليه 1/06/2025 [World Development Indicators | DataBank](https://data.worldbank.org/)

المطلب الثالث: تحليل علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014-2023).

تبنت جمهورية مصر الشمول المالي نظرا لما يقدمه من خدمات ومنتجات إلى أفراد المجتمع ودعم المشاريع الصغيرة التي تعمل على زيادة الإنتاج وبالتالي تشجيع المنتج المحلي وهذا يدخل في الدورة الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2023.

أولاً: علاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمؤشرات الشمول المالي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014-2023).

يسعى الشمول المالي إلى إتاحة الخدمات المالية الرسمية (الحسابات البنكية والقروض، التأمين، وخدمات الدفع) بأسعار معقولة ومناسبة لجميع الأفراد والشركات، بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي.

1. علاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية.
من خلال المصفوفة نلاحظ وجود ارتباط إيجابي قوي جداً (0.995) بين "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي" و"نسبة المواطنين 15 سنة فما فوق الذين يمتلكون ويستخدمون حسابات المعاملات"، مما يشير إلى أن زيادة استخدام حسابات المعاملات من قبل المواطنين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة نصيب الفرد من الناتج الاقتصادي. كما يُلاحظ ارتباط إيجابي قوي بين "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي" و"عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ" بقيمة (0.833)، وهذا يعكس العلاقة الإيجابية بين النشاط الائتماني للأفراد والنمو الاقتصادي. وعلى صعيد آخر، يظهر ارتباط إيجابي متوسط (0.572) بين "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي" و"عدد المودعين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ"، مما يدل على أن زيادة عدد المودعين تساهم بشكل إيجابي، وإن كان بدرجة أقل قوة، في دعم نصيب الفرد من الناتج الاقتصادي.

إجمالاً، تُشير هذه النتائج إلى أن الشمول المالي يلعب دوراً هاماً في دعم النمو الاقتصادي، مع وجود علاقات قوية بين تزايد استخدام الخدمات المصرفية ونشاط الاقتراض والإيداع وبين تحسن مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

الجدول رقم (07): مصفوفة الارتباط بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية للشمول المالي للفترة (2014-2023).

عدد المقرضين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)	عدد المودعين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)	نسبة المواطنين 15 سنة فأكثر الذين يمتلكون ويستخدمون حساب المعاملات.	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي الثابت لسنة 2015)	المتغيرات
0.833	0.572	0.995	1	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي الثابت لسنة 2015)
0.834	0.570	1	0.995	عدد المقرضين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)
0.757	1	0.570	0.572	عدد المودعين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)
1	0.757	0.834	0.833	نسبة المواطنين 15 سنة فأكثر الذين يمتلكون ويستخدمون حساب المعاملات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss27

2. علاقة مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية للشمول المالي.

من خلال المصفوفة نلاحظ وجود ارتباط إيجابي قوي جداً (0.957) بين "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي" و"عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ"، مما يشير إلى أن زيادة توافر أجهزة الصراف الآلي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعكس أهمية البنية التحتية المالية في تسهيل المعاملات ودعم النشاط الاقتصادي، كما يظهر ارتباط إيجابي قوي (0.936) بين

"نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي" و"عدد الفروع من البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ". هذا الارتباط القوي يؤكد على أن توسع الشبكة المصرفية وزيادة الفروع المصرفية يرتبطان بشكل مباشر بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس أهمية الوصول المادي للخدمات المصرفية. وأخيراً، هناك ارتباط إيجابي قوي أيضاً (0.901) بين "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي" و"مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص)". يشير هذا الارتباط إلى أن زيادة انتشار استخدام الإنترنت ترتبط بقوة بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما قد يعكس دور التكنولوجيا في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية وتعزيز الأنشطة الاقتصادية.

الجدول رقم (08): مصفوفة الارتباط بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية للشمول المالي خلال الفترة (2014-2023).

مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص)	عدد الفروع من البنوك التجارية (لكل 100.000 بالغ)	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل (100.000 بالغ)	نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي (الدولار الأمريكي الثابت لسنة 2015)	
0.901	0.936	0.957	1	نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي (الدولار الأمريكي الثابت لسنة 2015)
0.855	0.860	1	0.957	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل (100.000 بالغ)
0.759	1	0.860	0.936	عدد الفروع من البنوك التجارية (لكل 100.000 بالغ)
1	0.759	0.855	0.901	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss27

ثانياً: علاقة الناتج المحلي الإجمالي بمؤشرات الشمول المالي.

الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي يؤثران على بعضهما البعض بشكل إيجابي. تسعى الدول إلى تعزيز الشمول المالي كجزء من استراتيجيات التنمية الاقتصادية إدراكاً لأهميته في تحقيق النمو المستدام وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

1. علاقة الناتج المحلي الإجمالي بمؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية:

من خلال المصفوفة نلاحظ جود ارتباطات إيجابية قوية جدًا بين الناتج المحلي الإجمالي وجميع مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية المدرجة. على سبيل المثال، يبلغ معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي و"عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ" قيمة 0.964، مما يشير إلى علاقة إيجابية قوية للغاية؛ فزيادة عدد أجهزة الصراف الآلي المتاحة في الجزائر ترتبط بشكل مباشر بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس أهمية البنية التحتية المصرفية في تسهيل المعاملات ودعم الاقتصاد. وبالمثل، يُظهر الناتج المحلي الإجمالي ارتباطًا إيجابيًا قويًا (0.926) مع "عدد الفروع من البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ"، مؤكدًا أن توسع الشبكة المصرفية يعزز النشاط الاقتصادي في البلاد. كما يوضح الجدول علاقة إيجابية قوية (0.908) بين الناتج المحلي الإجمالي و"مستخدمي الإنترنت لكل مليون شخص"، مما يشير إلى أن انتشار استخدام الإنترنت يلعب دورًا متزايد الأهمية في النمو الاقتصادي، ربما عبر تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر المصفوفة ارتباطات قوية بين مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية نفسها؛ فعلى سبيل المثال، هناك ارتباط إيجابي قوي بين "عدد أجهزة الصراف الآلي" و"عدد الفروع من البنوك التجارية" (0.860)، مما يشير إلى تطور متزامن في البنية التحتية المصرفية. في الختام، تُبرز هذه المصفوفة بوضوح أن الشمول المالي وتطوير البنية التحتية المالية والرقمية في الجزائر يرتبطان ارتباطًا وثيقًا وإيجابيًا بالنمو الاقتصادي.

الجدول رقم (09): مصفوفة الارتباط بين مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية للشمول المالي خلال الفترة (2014-2023)

مستخدموا الإنترنت (لكل مليون شخص)	عدد الفروع من البنوك التجارية (لكل 100.000 بالغ)	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل (100.000 بالغ)	الناتج المحلي الإجمالي (الدولار الأمريكي الثابت لسنة 2015)	
0.908	0.926	0.964	1	الناتج المحلي الإجمالي (الدولار الأمريكي الثابت لسنة 2015)
0.855	0.860	1	0.964	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل (100.000 بالغ)
0.759	1	0.860	0.926	عدد الفروع من البنوك التجارية (لكل 100.000 بالغ)
1	0.759	0.855	0.908	مستخدموا الإنترنت (لكل مليون شخص)

2. علاقة الناتج المحلي الإجمالي بمؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية.

من خلال مصفوفة الارتباط بين الناتج المحلي ومؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية، تبين أنه هناك علاقات قوية وإيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات مختلفة لبعث استخدام الخدمات المالية. يلاحظ وجود ارتباط إيجابي قوي للغاية (0.994) بين الناتج المحلي الإجمالي و"عدد المقرضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ"، مما يشير إلى أن زيادة عدد المقرضين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمو الناتج الاقتصادي. كما تبرز علاقة إيجابية قوية جداً (0.837) بين الناتج المحلي الإجمالي و"نسبة المواطنين 15 سنة فما فوق الذين يمتلكون ويستخدمون حسابات المعاملات"، مما يؤكد على أن زيادة الشمول المالي والنشاط المصرفي للأفراد يعكس أو يساهم في تعزيز الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، يوجد ارتباط إيجابي متوسط إلى قوي (0.576) بين الناتج المحلي الإجمالي و"عدد المودعين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ"، مما يدل على أن زيادة الودائع المصرفية للأفراد تساهم أيضاً في دعم النشاط الاقتصادي. بشكل عام، تشير هذه المصفوفة إلى أن هناك ترابطاً وثيقاً بين مستويات استخدام الخدمات المالية والنمو الاقتصادي، حيث تبدو مؤشرات الشمول المالي وقاعدة المتعاملين المصرفيين مرتبطة بشكل كبير بالناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس أهمية القطاع المالي في ديناميكية الاقتصاد.

الجدول رقم (10): مصفوفة الارتباط بين الناتج المحلي وبعث مؤشرات استخدام الخدمات المالية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014-2023).

عدد المقرضين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)	عدد المودعين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)	نسبة المواطنين 15 سنة فأكثر الذين يمتلكون ويستخدمون حسابات المعاملات.	الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي الثابت لسنة 2015)	المتغيرات
0.837	0.576	0.994	1	الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي الثابت لسنة 2015)
0.834	0.570	1	0.994	عدد المقرضين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)
0.757	1	0.570	0.576	عدد المودعين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لتطور الشمول المالي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية.

نسبة المواطنين 15 سنة فأكثر الذين يملكون ويستخدمون حساب المعاملات	0.837	0.834	0.757	1
--	-------	-------	-------	---

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss27

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل تحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2014-2023، اعتماداً على منهجية تحليلية تهدف إلى تقديم وقراءة واقعية لمدى التأثير المتبادل بين هذين المجالين، انطلاقاً من البيانات المجمعة والمتغيرات المدروسة، تم اعتماداً أدوات التحليل الإحصائي لقياس درجة الترابط بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

أظهرت النتائج وجود علاقة قوية وإيجابية بين تعزيز الشمول المالي وتحقيق النمو الاقتصادي. أن التوسع في الخدمات المالية الرقمية والمصرفية، ودمج شرائح أوسع من المجتمع في النظام المالي، قد يساهم بشكل ملموس في تحفيز النشاط الاقتصادي، خلق فرص العمل، وتحقيق تنمية أكثر شمولاً، وتعد هذه الجهود استثماراً استراتيجياً في مستقبل مصر الاقتصادي.

خاتمة:

يعد الشمول المالي الركيزة الأساسية من ركائز تحقيق التنمية المستدامة، لانتشار الخدمات المالية والمصرفية ووصولها لمختلف فئات المجتمع وخاصة أصحاب الدخل المتدنية ومحدودة الدخل ويساهم ذلك في محاربة الفقر والجوع والحد من البطالة. حيث تسعى الدول جاهدة إلى تعزيز الشمول المالي للوصول إلى ترقية الخدمات المالية وتوفيرها للجميع خاصة، وهذا ما سعت إليه جمهورية مصر العربية.

في ختام هذه الدراسة، يتبين بوضوح أن العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية قد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال الفترة (2014-2023)، تماشياً مع التحول التكنولوجي الشامل التي تقودها رؤية 2024. فقد أصبح الشمول المالي عاملاً أساسياً في تحسين النمو الاقتصادي، من أجل وصول جميع الأفراد إلى الخدمات المالية بأقل تكاليف مع تحقيق رضا العميل.

رغم وجود بعض التحديات التي واجهتها المؤسسات المصرفية في تبني الشمول المالي من أجل تطبيقه ودمجه مع الخدمات والمنتجات المالية، حيث كان بعض الأفراد لديهم فقدان ثقة في بعض المؤسسات المالية والبنوك.

1. مناقشة الفرضيات:

- ✓ من خلال تحليل مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي والوقوف على العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، تبين أن الشمول المالي داعم قوي للنمو الاقتصادي يعمل على وصول جميع الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع، مما يتبين وجود علاقة قوية بينهما.
- ✓ استخدام الخدمات المالية تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية وذلك من خلال ارتفاع عدد الأشخاص الذين يملكون حساب المعاملات، خاصة الفئات الشابة والمناطق ذات الوصول المحدود سابقاً.
- ✓ الوصول إلى الخدمات أدى إلى تحسين تجربة العملاء ورضاهم عن جودة الخدمات المقدمة وذلك من خلال مؤشرات تتعلق بجودة الخدمة، وارتفاع مستوى رضا العملاء، مما يعكس تأثيراً إيجابياً للنمو الاقتصادي.

2. نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى بعض الدراسات منها:

- ✓ من شأن الشمول المالي تحسين وتوسيع نطاق الخدمات المالية والمساهمة في زيادة الثقة في النظام المصرفي الرسمي وتعزيز شفافية المعاملات المالية.
- ✓ وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.
- ✓ يفيد الشمول المالي الأفراد من خلال زيادة مدخراتهم وتقديمهم مالياً.

✓ يقدم الشمول المالي خدمات مالية ومصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وبجودة عالية وسرعة أكبر.

✓ يعزز الشمول المالي المنافسة بين المؤسسات المالية من خلال بعد جودة الخدمات.

✓ تسعى دولة مصر إلى تعزيز الشمول المالي إلى زيادة عدد الفروع من أجل وصول الخدمات إلى جميع الفئات المهمشة الأمر الذي يؤدي إلى طلب الخدمات سواء إيداع أو سحب أو اقتراض.

✓ يعتمد اقتصاد مصر على التنوع في مصادر النمو ومرونة القطاعات.

✓ تطورات إيجابية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

✓ شهدت مصر معدلات إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي.

3. اقتراحات البحث: للاستفادة من الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي يجب الأخذ ببعض الاقتراحات:

✓ المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة إلى جانب الاستراتيجية الوطنية للمرأة.

✓ تنمية الثقافة المالية للمواطنين وتحسين قدراتهم المالية، وابتكار منتجات مالية تلبي احتياجات المواطنين.

✓ وضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمتعاملين مع القطاع المالي والمصرفي.

✓ التوسع في استخدام الخدمات المالية الرقمية.

✓ توفير بيئة داعمة لتحقيق النمو المستدام في القطاع المالي.

✓ الاستمرار في تهيئة البنية التحتية المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية.

4. أفاق البحث:

✓ الشمول المالي الأخضر والتمويل المستدام.

✓ حماية حقوق عملاء البنوك وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي.

✓ التوسع في نشر الثقافة المالية وزيادة القدرات المالية للمواطنين، الشركات المشروعات وبناء قدرات موظفي البنوك وواضعي السياسات حول مفاهيم الشمول المالي.

✓ تشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة من خلال توفير الخدمات الغير مالية وتوفير بنية تحتية شاملة وفعالة.

✓ توفير وتيسير حصول الشركات المشروعات على الخدمات المالية والتشجيع على التحول إلى القطاع الرسمي.

✓ التوسع في استخدام الخدمات المالية الرقمية.

✓ الاستمرار في تهيئة البنية التحتية المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية.

✓ تعميق وتوسيع الخدمات المصرفية وتحفيز الادخار.

✓ إتاحة واستخدام الخدمات المالية (المصرفية والغير مصرفية) لكافة فئات المجتمع طبقا لاحتياجات العملاء.

✓ توفير بيئة داعمة لتحقيق النمو المستدام في القطاع المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- الضبياني صدام حسين ناصر. (2024). دور الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية. اليمن: دار النشر المركز الديمقراطي العربي.
- أمين حواس. (2021). نماذج النمو الاقتصادي (الإصدار 2021، المجلد 01). الجزائر، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر: دار منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- جمال حلاوة، وعلي صالح. (2009). مدخل إلى علم التنمية (الإصدار الطبعة العربية الأولى). عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

2. المجلات والدوريات:

- أشرف ابراهيم عطية. (2021). تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر. المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع، 02(02)، 377.
- احمد خروبي لقواس. (2023, 01 26). الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي-تجربة المملكة العربية السعودية-. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، 04(01)، 2.
- بقبق ليلي أسهمان. (2022). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي، البطالة والفقر في الجزائر. مجلة اقتصاديات لشمال افريقيا، 18(29).
- ايمان أحمد أحمد عوض. (2021). أثر الشمول المالي على تمكين المرأة في مصر. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 07(12)، 835.
- بدر الدين عاشوري، وسارة جناد. (2023, 03 31). دور الشمول المالي في تحقيق الرفاه المالي والتقليل من معدلات الفقر في الوطن العربي. مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، 08(01)، 49. تاريخ الاسترداد 2023, 03 07
- بن ابراهيم قويدر. (2024). الشمول المالي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2004_2021). مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، 10(01).
- خميلي رشيد. (2023). واقع وفاق الشمول الرقمي في البلدان العربية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 11(02)، 16.

- خميس كريم، و بوشنب موسى. (2021). أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة (1980-2019) باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً. *المجلة الدولية للأداء المالي الاقتصادي*، 04(01)، 345.
- خير الدين براحي، وعزاز ليلي. (جوان، 2024). واقع الشمول المالي في دول البريكس: دراسة تحليلية باستخدام مختلف مؤشرات الشمول المالي للفترة 2011 إلى 2021. *مجلة بشائر الاقتصادية*، 10(02)، 99.
- رحيمة بن عيني، ميلود وافي، وحسن شحادة شادي ابراهيم. (2023). دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي دراسة قياسية باستخدام نماذج للفترة 2002_2024 Panel ARDL. *مجلة دفاتر MECA*، 19(01).
- زوبيدة بن صديق. (2023). علاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الخام على تطور أمل الحياة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2021). *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، 19(32)، 134.
- صابر محمد عبد الحليم. (2021). التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية. *مجلة اسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات*، 01(01).
- صلاح الدين غربي، سعدوني محمد، وبوغرارة بومدين. (2021). سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية. *مجلة دفاتر*، 17(04).
- ظريفة سلايمية، و طبايبية سليمة. (2023). تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة*، 06(01).
- عاشوري بدر الدين، وسارة جناد. (31 03، 2023). دور الشمول المالي في تحقيق الرفاه المالي والتقليل من معدلات الفقر في الوطن العربي. *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة*، 08(01)، تاريخ الاسترداد 07 03، 2023.
- عبد الحفيظ بن ساسي، ونعيمي رشيد. (2021). تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة 2015-2020. *مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد*، 05(02).
- علي طهراوي دومة، بسبع عبد القادر، وبوخاري خيرة. (2023). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول الآسيوية. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، 19(33)، تاريخ الاسترداد 11 11، 2023.
- غنية لالوش. (2023). البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في ظل الاقتصاد الرقمي. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية*، 02(01).
- فريد بن طالبي. (2024). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في موريتانيا دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2022. *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، 09(02).
- فوزية تكيالين ، مسعودي رشيدة. (2023). الخدمات المالية الرقمية آلية الشمول المالي للتمكين الرقمي دراسة حالة: دولة الامارات العربية. *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية*، 11(02).

- ليندة حيمر. (2024). دور تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي «دراسة حالة المملكة العربية السعودية». مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 08(02).
 - محمد طرشي، الساعد رضوان، وعبو عمر. (2019). متطلبات الشمول المالي في الجزائر. مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، 01(01).
 - محمد عبد الحليم، (2021) التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية. مجلة اسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات. 103، 01(01)،
 - مراد بهلولي، وسعيد شعبان أعمر. (2023). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الصين دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة 2004_2020. مجلة فصلية دولية محكمة، 17(01).
 - حلايلي نريمان، فاطمة الزهراء بن بوزيان، ونادية مدروس. (2023). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، 04(01).
 - هارون عطيل، ومحمد الأمين مصطفى. (2020). الشمول المالي مؤشرات قياسه العالمية. مجلة الاقتصاد والتنمية، 08(01).
 - هيثم عيسى عليوة زهران. (2025). دور الشمول المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية دورية علمية محكمة _، 11(01)، 990.
 - صورية شنبي. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 04(01)، 110.
3. الأطروحات:

- الحبيب مكاي. (2021). تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2016-1990. أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة وهران 02.
- آمنة خلع. (2022، 05 28). دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، 121. الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- أمينة ولدعوالي. (2023). دور الشمول المالي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د، 28. معسكر، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة مصطفى اسطمبولي.
- أمينة علي حاج. (2025). أثر تطبيقات المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، 68. معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر.

- أمينة ولدعوالي، (2023). دور الشمول المالي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د، 28. معسكر، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة مصطفى اسطembولي.
- انفال ديناوي عائشة. (2023). دراسة أثر بعض المتغيرات الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1962_2020). أطروحة مقدم لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث، 65. مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة عبد الحميد ابن باديس.
- إيمان بن التومي. (2021). النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث، 77. برج بوعرييج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد البشير الابراهيمي.
- جمال الدين صادقي. (2024). محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، 03. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- رشيد حجو. (2024). محددات النمو الاقتصادي في منطقة المينا. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، 60. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- معروف محمد شعيب، و رحايلية سيف الدين. (بلا تاريخ). واقع الشمول المالي في الدول العربية ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه. الجلسة الثالثة، 221. سوق أهراس، قسنطينة، الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة محمد الشريف مساعدية.
- صبيحة سعيدي. (2023). تفعيل الخدمة التأمينية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث، 58. الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- صادقي، جمال (2024). محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة حالة الجزائر. - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- عبد الباسط ولد العمري. (2016). اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980_2013). مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير، 15. بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- مرزق فتيحة حبالي. (08 06، 2023). فعالية أدوات السياسة النقدية الكمية في الحد من التضخم في دول المغرب العربي. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، 61. الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة مزيان عاشور.

- مروة مومن. (06 12, 2023). أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2022. أطروحة لنيل شهادة الطور الثالث، 40. قالمة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة 8 ماي 1945.
 - منال رماش، (2024). أثر التمويل الأخضر على النمو الاقتصادي في الصين دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2022. اطروحة مقدمة لنيل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، 82. ميله، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، الجزائر: المركز الجامعي عيد الحفيظ بوالصوف ميله.
 - نزار ياس مصطفى. (2022). مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الاداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي في العراق 2015-2020). نيل درجة الماجستير في علوم ادارة الاعمال. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة البصرة.
4. المطبوعات:

- رزيقة شعابنة، (2022). محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال. مطبوعة، 14. قالمة، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة 8 ماي 1945.
 - سعدوني محمد، (2022). محاضرات في السياسات الاقتصادية الكلية. محاضرات، 04. كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة طاهري محمد.
 - عبد الله بوصنوبر، (2021). الحوكمة (الحكم الراشد) وأخلاقيات المهنة. مطبوعة بيد/غوجية موجهة لطلبة علم الاجتماع. الجزائر، علوم الانسانية والاجتماعية، علم الاجتماع: جامعة 8 ماي 1945.
5. المواقع الإلكترونية باللغة العربية:

- أحمد البشير. (2022). دار الخليج. تم الاسترداد من أسواق-عالمية/اقتصاد: <https://www.alkhaleej.ae/2022-04-07/%D9%85%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%B3/%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D>
- استراتيجية الشمول المالي. (2025). تم الاسترداد من Cbe.org.eg/ar/financial-inclusion/financial-inclusion-strategy .
- مفهوم النمو الاقتصادي / *Economic Growth*. (05, 2020). تم الاسترداد من اقتصاد العرب: <https://www.economicarab.com/2020/05/Definition-of-economic-growth.html>

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1–Journal and Periodicals:

- Sethi, D., & Debashis , A. (2018). Financial inclusion and economic growth linkage: some cross country evidence. *Journal of Financial Economic Policy*, 10(03), 372.

2–Websites:

fin Dev: بوابة *Al bank dawli*. (2017). Récupéré sur
<https://www.findevgateway.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA/qadt-byanat-almwshr-alalmy-lshmwI-almaly>

الملحق رقم (01): مؤشرات الشمول المالي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014-2023)

	عدد أجهزة الصراف الآلي Automated teller machines (ATMs) (per 100,000 adults)	عدد فروع البنوك التجارية Commercial bank branches (per 100,000 adults)	مقرضون في البنوك التجارية Borrowers from commercial banks (per 1,000 adults)	مودعين في البنوك التجارية Depositors with commercial banks (per 1,000 adults)
2014	12.06	4.3276	94.9610497	337.61028
2015	13.7	4.3733	96.1078405	347.638232
2016	15.69	4.47941217	102.272533	358.832064
2017	17.71	4.60008312	97.6832525	360.585684
2018	18.72	4.70654381	110.313248	369.828786
2019	20.07	6.26843964	116.527253	388.593542
2020	22.06	6.3670517	116.504563	452.079409
2021	27.56	6.39508132	112.695988	363.521767
2022	/	6.26294122	110.627872	378.36563
2023	/	6.2135808	115.721918	392.424193

المصدر: من إعداد الطالبة <https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P>

الملحق رقم (02): مؤشرات النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2014-2023)

	الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي الثابت لسنة 2015)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي الثابت لسنة 2015)	نمو الناتج المحلي الإجمالي
2014	3.1557E+11	3235.66246	2.91591188
2015	3.29367E+11	3306.98159	4.37201908
2016	3.43683E+11	3381.22246	4.34664346
2017	3.58053E+11	3452.90961	4.181221
2018	3.77141E+11	3568.63966	5.33110862
2019	3.98081E+11	3701.24463	5.55209307
2020	4.12213E+11	3770.86948	3.55016484
2021	4.25778E+11	3837.31992	3.29064601
2022	4.53827E+11	4029.78295	6.58784561
2023	4.70885E+11	4111.24924	3.75870055

المصدر: من إعداد الطالبة <https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P>